

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع

أثر إستخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الإفصاح القوائم المالية

– دراسة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

سعيد عبد الحليم

إعداد الطالبان:

بن شعيرة إلهام

بن صالح أمينة

لجنة المناقشة

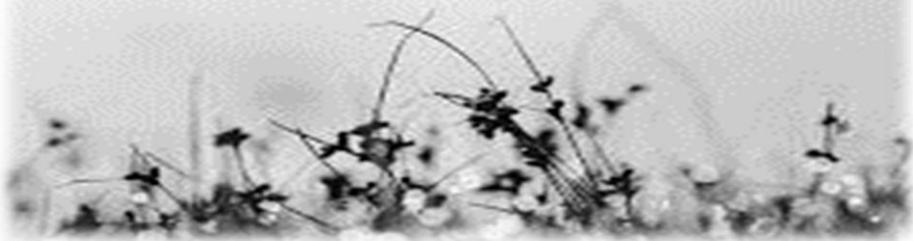
الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	نعيمة زعرور	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	عبد الحليم سعدي	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	أصيلة العمري	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيْ
وَالْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ"



كلمة شكر وتقدير

قال تعالى: " رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

-19- النمل

الحمد لله والشكر له أولا الذي شرح لنا صدورنا ويسر أمورنا وأحلل عقدة من لساننا وأفقه قولنا ووفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع

ملك الملك به استعنا وعليه توكلنا

نتقدم بالشكر إلى الوالدين الكريمين على دعمهما لنا

ونتقدم بجزيل الشكر للأستاذ الدكتور "سعيد عبد الحليم" على الجهد الذي بذله معنا وتوجيهاته القيمة

ونصائحه السديدة لإتمام هذا العمل والذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حق صبره علينا

كما نشكر كل طاقم الأساتذة المحترمين العاملين بكلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

وفي الختام نشكر كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، بالكثير أو بالقليل حتى ولو بكلمة

طيبة أو ابتسامة عطرة

إلى كل من نسيتهم أقلامنا وضمتهم قلوبنا

"بارك الله لكم و جعلها في ميزان حسناتكم "

وشكرا

الملخص

هدفت الدراسة للتعرف على مدى إدراك الوحدات الاقتصادية الجزائرية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها، كما هدفت أيضا إلى التعرف ما إذا كانت المؤسسات الاقتصادية تهتم لقياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المحتوى والنسب المئوية والمتوسط الحسابي واختبار ألفا كرونباخ واختبار t-Test من أجل الوصول للنتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود إدراك لدى المؤسسات الاقتصادية لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، لكنه ليس بالمستوى المطلوب، كما توصلت إلى أن الوحدات الاقتصادية تعتمد على قياس التكاليف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بمجالاتها، وتعتبرها جزءا من المصاريف العادية للمؤسسة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها: نشر الوعي في وسط المجتمع بأهمية ومساهمة المسؤولية الاجتماعية في رفايته وتطوره، وتنشيط الجمعيات التي تعمل على حماية المستهلك أو حماية البيئة وغيره، ضرورة دعم المؤسسات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى سن إعفاءات ضريبية، وتقديم تسهيلات وإعانات للمؤسسات التي تحقق كفاءة في الأداء الاجتماعي.

Abstract

This study aimed to identify the extent of awareness of Algerian economic units, the importance of accounting for social responsibility in all fields, as the study aimed to identify whether the management of the Economic institutions concerned to measure the costs of social responsibility and disclosure, has been using descriptive analytical method by studying the content, percentages, averages, and test alpha Cronbach and testing of T-Test in order to access the results.

The study reached the following findings and an awareness of the Economic Institutions, the importance of the accounting and disclosure of social responsibility, but not at the level required. It also found that the economic units depend on measuring the costs of social responsibility in their respective fields, and considers them part of the regular expenses of the institution.

The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are: Spreading awareness in the community of the importance and contribution of social responsibility to its welfare and development, And activating associations that work to protect the consumer or the environment, and others..

The need to support institutions that apply the principles of social responsibility, In addition to enacting tax exemptions, and providing facilities and subsidies to institutions that achieve efficiency in social performance.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
II	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
VII	فهرس لأشكال
أ - ذ	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالافصاح المحاسبي عن القوائم المالية
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية
2	المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية
2	أولاً: نشأة و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية
4	ثانياً: مبادئ المسؤولية الاجتماعية
5	ثالثاً: أهمية المسؤولية الاجتماعية وأهدافها
9	المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية
11	المطلب الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أهدافها وأهميتها
11	أولاً: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية
12	ثانياً: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية
13	ثالثاً: أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
14	المطلب الرابع: مجالات واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية
14	أولاً: مجالات المحاسبة المسؤولية الاجتماعية
15	ثانياً: الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
17	المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية
17	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
18	المطلب الثاني: شروط إعداد القوائم المالية
19	المطلب الثالث: خصائص النوعية للقوائم المالية و أهميتها
19	أولاً: خصائص النوعية للقوائم المالية

20	ثانيا: أهمية القوائم المالية
22	المطلب الرابع: مستخدمو القوائم المالية و أهدافها
22	أولا: مستخدموا القوائم المالية
22	ثانيا: أهداف القوائم المالية
24	المبحث الثالث: إنعكاسات القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية على الإفصاح المحاسبي
24	المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته
24	أولا: ماهية الإفصاح المحاسبي
26	ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي الاجتماعي
28	المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي
31	المطلب الثالث: قياس الأداء الاجتماعي
31	أولا: معايير قياس الأداء الاجتماعي
32	ثانيا: قياس التكاليف الاجتماعية
33	ثالثا: قياس المنافع الاجتماعية
34	المطلب الرابع: أساليب ونماذج الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية
35	أولا: أساليب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية
36	ثانيا: نماذج الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية
51	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على إفصاح القوائم المالية
53	تمهيد
54	المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية
54	المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان
55	المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان
56	1- المعلومات الشخصية
56	2- محاور الاستبيان
59	المطلب الثالث: اختبار صدق و ثبات الاستبيان
59	1- اختبار صدق الاستبيان

64	2- ثبات الاستبيان
65	3- معايير قياس الاستبيان
65	4- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص و السمات الشخصية
70	المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية
70	المطلب الأول: نشر وإدارة استمارة الاستبيان
71	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
72	المطلب الثالث: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة
73	المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
73	المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث
78	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات الدراسية
78	1- التحقق من صحة الفرضيات
78	1. اختبار الفرضية الأولى
81	2. اختبار الفرضية الثانية
83	3. اختبار الفرضية الثالثة
85	4. اختبار الفرضية الرابعة
89	خلاصة الفصل
91	الخاتمة العامة
94	قائمة المراجع
98	الملاحق

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
9	أبعاد المسؤولية الاجتماعية والعناصر الرئيسية والفرعية	1-1
37	التقارير الوصفية	2-1
38	نموذج SCOVILL تقرير النشاط الاجتماعي	3-1
39	قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لشركة	4-1
40	نموذج Linowes قائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي	5-1
41	نموذج Estes قائمة التأثير الاجتماعي	6-1
44	نموذج Seidler قائمة الدخل الاجتماعي مقارنة عناصر التكاليف والإيرادات لإحدى الجامعات الأمريكية باستخدام مفهوم المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية	7-1
45	قائمة الدخل الاجتماعي للمنشآت الهادفة للربح	8-1
45	حساب الأرباح والخسائر نموذج عبد المجيد	9-1
47	كشف العمليات الجارية الاقتصادية - الاجتماعية نموذج الفضل	10-1
59	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول	1-2
61	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني	2-2
62	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث و الدرجة الكلية للمحور الثالث	3-2
63	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع و الدرجة الكلية للمحور الرابع	4-2
64	يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	5-2
65	درجات مقياس ليكرت للإستبيان	6-2
65	المؤهل العلمي	7-2
66	التخصص الأكاديمي	8-2
67	الوظيفة المهنية	9-2
68	سنوات الخبرة المهنية المكتسبة	10-2
73	قيمة معامل كولموجروف والقيمة الاحتمالية (المحور الأول)	11-2
75	قيمة معامل كولموجروف و القيمة الاحتمالية (المحور الثاني)	12-2
75	قيمة معامل كولموجروف و القيمة الاحتمالية (المحور الثالث)	13-2

76	قيمة معامل كولموجروف و القيمة الاحتمالية (المحور الرابع)	14-2
77	طول خلايا مقياس ليكرت لاستبيان الدراسة	15-2
78	مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية	16-2
82	التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية	17-2
84	قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	18-2
86	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	19-2

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
28	أنواع الإفصاح المحاسبي	1_1
66	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	1-2
67	توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي	2-2
68	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية	3-2
69	يوضح توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبرتهم المهنية	4-2

المقدمة

مقدمة

أمسى الاهتمام المتزايد بموضوع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات الدولية الكبرى، موضوع الساعة في الآونة الأخيرة فأصبحت عنواناً للمؤتمرات والندوات ومجالاً للدراسات والأبحاث، كما أثارت اهتمام مديري المؤسسات الاقتصادية، لتغدو المسؤولية الاجتماعية جزءاً من استراتيجية المؤسسات الاقتصادية للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة.

إن موضوع المسؤولية الاجتماعية من المواضيع التي أثارت ولا تزال تثير جدلاً كبيراً في الأوساط العلمية والأكاديمية وباعتباره مطلباً أساسياً، للمؤسسات الاقتصادية في التعامل مع مجتمعاتها، مما يعكس طبيعة العلاقة بين التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شاهده مختلف الدول على الصعيد الدولي، إذ نجد أن هناك وجهتي نظر مختلفتين للمسؤولية الاجتماعية تتمثل الأولى بكون منظمات الأعمال وحدات اقتصادية تهدف إلى تعظيم الأرباح، أما الثانية فتري أن المنظمات وحدات إجتماعية يجب أن تلعب دوراً إجتماعياً متزايداً في محيطها.

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة من المواضيع الحديثة التي أشبعت بحثاً وتنقيحاً في الجامعات ومراكز البحث العلمي والمنظمات المهنية بالخارج، لافتة إليها ثلة من الباحثين على اختلاف مشاريعهم وتنوع تخصصاتهم من قانونيين واقتصاديين وعلماء اجتماع... الخ، مما نجم عنه ضغطاً متزايداً وملحاً على فئة المحاسبين بضرورة اقتحام هذا المجال وتكوين رؤية فيه وإعطاء التصور المحاسبي والمالي للموضوع، لاسيما مع تعدد الأنشطة الاجتماعية للمنظمة وارتفاع حجم التكاليف الاجتماعية لها .

في ظل هاته الظروف برزت عدة تيارات ومدارس محاسبية تنادي بضرورة تضمين التقارير المالية المفصح عنها على نتائج الأداء الإجتماعي للمؤسسة إلى جانب أدائها الاقتصادي، مشددة في الوقت نفسه على ضرورة مساعدة المحاسبة للمجتمع بقياس وتقييم الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال، على أن يندرج ذلك ضمن مهام ومسؤولية المحاسب اتجاه الرأي العام والمجتمع.

وبناء على سعي المؤسسات الاقتصادية لتحقيق أهدافها المالية وتحسين صورتها لدى المجتمع، توجه الكثير منها نحو تبني مبادئ المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المتعددة، ووضع وتنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية

بما يحد من الآثار السلبية الناتجة عن ممارستها لأنشطتها المختلفة كالتلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية ... والتي يتحمل تبعاتها وتكاليفها المجتمع بمختلف شرائحه.

ومن أجل الوصول للغاية من تبني المسؤولية الاجتماعية فإن على هذه المؤسسات القيام بعملية المحاسبة على هذه التكاليف باستخدام ما يسمى اصطلاحا بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بغرض حصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية وتبويبها على مستوى مجالاتها المختلفة وعرضها في القوائم والتقارير المالية، وقياس العائد أو المنفعة الاجتماعية الناتجة عنها وأثرها على الأداء المالي للمؤسسة.

على ضوء ما تقدم، ونظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في التنمية الاجتماعية فإن هذه الدراسة تسعى للتعرف على مدى إدراك الوحدات الاقتصادية لأهمية تطبيق المسؤولية الاجتماعية، وكذلك قياس تكاليفها ومنافعها وأثر الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسة.

أولاً- إشكالية البحث:

ورغبة منا في التعرف على أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على القوائم المالية عند الإفصاح عليها، قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

هل تؤثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الإفصاح المحاسبي ضمن القوائم المالية ؟

الأسئلة الفرعية لإشكالية البحث:

لمعالجة إشكالية البحث الرئيسية، لابد من طرح بعض التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

1. ماهي أبعاد المسؤولية الاجتماعية؟
2. ما مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية في تبني الإفصاح عن القوائم المالية من قبل الوحدات الاقتصادية؟
3. ما مدى تركيز المؤسسات الاقتصادية على جوانب المسؤولية الاجتماعية؟
4. ما مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية على قياس التكاليف الاجتماعية؟
5. ما مدى أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للمؤسسات؟

ثانياً - فرضيات البحث:

كإجابة مبدئية على تساؤلات البحث، قمنا بصياغة الفروض الآتية والتي نسعى لإثبات صحتها أو نفيها من خلال دراسة جوانب هذا الموضوع:

❖ الفرضية الأولى:

تشمل المسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد أساسية تتمثل فيما يلي: البعد الاقتصادي، البعد الأخلاقي، البعد القانوني، والبعد الخيري.

❖ الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه توجد رغبة لدى مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية.

❖ الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على عدم وجود اهتمام أو تركيز من قبل الوحدات الاقتصادية على جوانب المسؤولية الاجتماعية.

❖ الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على أن الوحدات الاقتصادية لا تعتمد على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية بكل مجالاتها، كتكاليف الموظفين وتكاليف المحافظة على البيئة والحد من التلوث وكذلك تكاليف تنمية الخدمات المقدمة للعملاء عند الإفصاح على قوائمها المالية.

❖ الفرضية الخامسة:

تنص الفرضية الخامسة على أن المؤسسات الاقتصادية تولي اهتماماً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية، سواء كانت مدمجة أو منفصلة.

ثالثاً - مبررات اختيار موضوع البحث:

هناك العديد من الدوافع والمبررات التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نذكر منها:

- ❖ تحفيز زملائنا في الدكتوراه، وكذلك المشرف.
- ❖ طبيعة تخصصنا "محاسبة" الذي يتناسب مع طرح هذا الموضوع حيث أنه يرتبط بالجوانب المالية والمحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح والقياس وغيرها.
- ❖ أهمية الموضوع بصفته موضوعا مستجدا، في حين نجد أن الدول المتقدمة قد قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، في حين أنه لم التطبيق الفعلي لهذا الموضوع في الدول النامية كالجائر.

رابعا- أهداف الدراسة وأهميتها:

نحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على المفاهيم التي تخص محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وكذا التعرف على مختلف طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، والتي يمكن استخدامها في إعداد وإيصال المعلومات التي تعبر عن المسؤولية الاجتماعية إلى مختلف الأطراف المستفيدة واتخاذ مختلف القرارات، إضافة إلى الوصول إلى نتائج بخصوص هذا الموضوع.

ونهدف من خلال تطرقنا إلى هذا الموضوع إلى:

- ❖ اكتساب معارف جديدة.
- ❖ التعرف على المسؤولية الاجتماعية وأبعادها وأهميتها، وكذلك التعرف على المحاسبة المرتبطة بها.
- ❖ التعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.
- ❖ التعرف على مدى إدراك المؤسسات الاقتصادية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

خامسا- المنهج المستخدم في البحث:

بغية تحقيق أهداف الدراسة قامنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الفصول النظرية لمعالجة جوانب موضوع البحث، أما الفصل التطبيقي فكان الغرض منه معرفة آراء أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين في المحاسبة، في مدى أهمية المسؤولية الاجتماعية بالنسبة لهم وكذلك رؤيتهم المستقبلية لتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية وجعلها جزءا من المحاسبة في المؤسسة، وفي هذا الإطار تم جمع البيانات اللازمة من خلال إجراء مقابلة مع بعض المحاسبين المعتمدين، وكذلك عينة من الأساتذة الموثوقين في

مجال المحاسبة عن طريق استبيانات (Les Questionnaires)، وتم تفرغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) (Statistical Package for Social Science V.20).

سادسا- حدود الدراسة:

إقتصرت الدراسة في جانبها النظري على المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة المتعلقة بها، والتطرق كذلك للقوائم المالية إضافة إلى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أما الحدود الزمنية فتامت بين أبريل وسبتمبر 2020 نظرا لبعض الظروف الخارجة عن سيطرتنا، وفيما يخص الحدود البشرية فتمثلت في المهنيين والأكاديميين في المحاسبة لولاية بسكرة وبعض الولايات المجاورة.

سابعا- الدراسات السابقة:

① دراسة (الشريري والمومني، 2006) بعنوان: "مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى قيام الشركات الصناعية الأردنية بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية والمحافظة على البيئة، وكذلك إظهار أثر مشاركة تلك الشركات في النشاطات الاجتماعية والبيئية على التنمية الاقتصادية في الأردن وتقليل الأعباء الحكومية، وإظهار دور الإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية التي تقدمها الشركات.

ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حيث جاءت إجابات مدراء الشركات أكبر من المتوسط الفرضي.

ومن التوصيات التي قدمتها الدراسة تخصيص نسبة من الأرباح ضمن الاحتياطات للالتزام بالنشاطات البيئية والاجتماعية، واستخدام نماذج معينة لتوضيح عناصر النشاطات الاجتماعية حسب أهميتها للإفصاح عنها وتضمينها في الحساب الاجتماعي.

② دراسة (يوسف جربوع، 2007) بعنوان: "مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة"

هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أسس وأساليب الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة، وتوفير المعلومات عن السياسات والبرامج الاجتماعية لهذه الشركات، واقتراح نموذج المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

توصلت الدراسة إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات نشاط يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته و مجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من شأنها مساعدة الشركات بالالتزام بالقوانين والأنظمة لحماية البيئة من التلوث والأضرار التي تلحق بها من جراء مزاولتها لأنشطتها المختلفة وتجنباً للعقوبات التي قد تفرض عليها إذا خالفت الالتزام بتنفيذ هذه القوانين، وضرورة الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها هذه الشركات والتي لها آثار اجتماعية مثل التعليم، والصحة للعاملين، وتلوث البيئة، واستهلاك الموارد.

③ دراسة (جمال اللولو، 2009) بعنوان: "مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة"

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، والوقوف على مدى اهتمام تلك الشركات بمجالات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، ودراسة مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لديها.

ومن نتائج الدراسة أن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفير كادر محاسبي كفاء، ويتطلب أيضاً تشريعات وقوانين تلزم الشركات بتطبيقها، وأوضحت أن الإفصاح الاجتماعي غير كاف ويكاد يكون معدوم لدى بعض الشركات.

ومن أهم التوصيات قيام الشركات بتطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وأن يكون للحكومة موقف وممارسات إيجابية اتجاه الشركات التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تشريعات أو إجراءات تسمح بإعفائها من الضرائب أو غيرها من التسهيلات، كما أوصت بتنشيط دور المنظمات والجمعيات المهنية الوطنية اتجاه توعية الشركات بمفهوم وأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

④ دراسة (يحي عبد اللاوي، 2014/2015) بعنوان: أثر الإفصاح على المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها ضمن القوائم المالية لمؤسسة بلاستي أنابيب بولاية الوادي، وكيفية تأثير ذلك على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وكيفية قياس مؤشرات الأداء المالي.

وقد خلصت في الأخير إلى ضرورة دعم المؤسسات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية وثبتت كفاءة أدائها في هذا الاتجاه، إضافة إلى ضرورة سن إعفاءات ضريبية وتقديم تسهيلات وإعانات للمؤسسات التي تحقق كفاءة في الأداء الاجتماعي تجاه العاملين والبيئة والمجتمع بما يتناسب وماديات تطبيقها والتكاليف المترتبة عنها.

⑤ دراسة (إبراهيم محمد المعزز المجتبي ورائية محمد، 2012) بعنوان: "أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سوداتل)"

تمثلت مشكلة البحث في القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية لشركات الاتصالات وأثره على التقارير المالية، فقد هدف البحث إلى دراسة مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وبيان القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية وأثره على التقارير المالية، إضافة إلى القياس والإفصاح عن بيانات الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها شركات الاتصالات، وبالنسبة للأداء الاجتماعي أيضا.

توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها:

1. إرفاق تقارير إضافية عن الأداء الاجتماعي للشركة يوفر معلومات شفافة عن المساهمة الاجتماعية في الوقت المناسب تساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

2. الإفصاح عن المساهمة الاجتماعية في التقارير المالية من الموضوعات المهمة التي تتطلبها الظروف الاقتصادية المعاصرة، لأنه يعتبر عنصر جودة للتقارير المالية.

3. وجود تقارير إضافية عن المساهمة الاجتماعية في مجال التنمية الاجتماعية يساهم في قياس الأداء الاجتماعي وتقويمه على مستوى الوحدة الاقتصادية والمستوى القومي، بما يحقق التوافق بين مصلحة الشركة ومصلحة المجتمع.

ختم البحث بعدة توصيات من أهمها:

1. اهتمام شركة سوداتل بالاستمرار في تطوير أساليب القياس والإفصاح المحاسبي لاستيعاب أنشطة المسؤولية الاجتماعية.

2. عقد مؤتمرات سنوية عن المسؤولية الاجتماعية (الملتقى السنوي للدعم الاجتماعي) يتم من خلالها عرض الدعم الاجتماعي الذي قامت به الشركة للأخريين حتى يحذوا حذوها.

3. اهتمام الباحثين والمنظمات المهنية بموضوع القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ثامنا - مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تناولت هذه الدراسة بعض الجوانب التي تناولتها الدراسات السابقة، إلا أن أهم ما يميزها عن الدراسات السابقة أنها خصت المهنيين في المحاسبة، من محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات ومدققين، وكذلك الأكاديميين من الأساتذة الأكفاء في مجال المحاسبة عند اختيارها للعينة، على عكس الدراسات السابقة التي أجريت على شركات المساهمة العامة أو المصارف، كما أنها تدرس الوضع المتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية التي تخص ولاية بسكرة على وجه الخصوص.

تاسعا - هيكل الدراسة:

لعلاج إشكالية الموضوع قمنا بتقسيم الموضوع لفصلين يتخللهما العديد من العناصر الرئيسية والنقاط الفرعية وهي كالتالي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري، حيث قسمناه إلى ثلاثة مباحث تكلمنا عن المسؤولية الاجتماعية في المبحث الأول من خلال بسط تعريفها، أهميتها وأهدافها، مجالاتها واتجاهاتها وأبعادها، دون أن

ننسى التعرف على محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ثم تعرفنا في المبحث الثاني على القوائم المالية من حيث المفهوم وشروط إعدادها وخصائصها وأهميتها، وأيضاً مستخدموها، ثم تطرقنا إلى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المبحث الثالث من خلال ماهيته وأنواعه، وتعرفنا على طرق قياس التكاليف والمنافع للمسؤولية الاجتماعية، وذكرنا آخر أساليب ونماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وبذلك نكون قد حاولنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع.

أما الفصل الثاني، فهو يعبر عن الجانب التطبيقي للمذكرة والذي نهدف من خلاله إلى التعرف على مدى إطلاع المؤسسات على أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة عند الإفصاح عن القوائم المالية، وذلك من خلال دراسة عينة من الأفراد بداية من مراحل إعداد استمارة الإستمبيان في المبحث الأول، مروراً بمنهجية الدراسة الميدانية في المبحث الثاني، إلى المبحث الثالث الذي ختمنا به الفصل والذي عرضنا فيه تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

وأخيراً ختمنا بحثنا بخاتمة تحدثنا فيها عن أهم نتائج البحث والتحليل للإشكالية محل الدراسة، ثم قدمنا بعض التوصيات والاقتراحات التي نأمل أن تساهم ولو بالقليل في إثراء موضوع المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للمسؤولية
الاجتماعية وعلاقتها بالإفصاح
المحاسبي عن القوائم المالية

تمهيد

لقد أدى الإهتمام المتزايد الذي حضرت به المسؤولية الاجتماعية إلى تبني الكثير من المؤسسات الإقتصادية للمسؤولية الاجتماعية ومبادئها، سعيًا منها للحفاظ على سمعتها وصورتها لدى المتعاملين معها بصفة خاصة والمجتمع ككل بصفة عامة، إلا أن تبني هذه المنظمات للمسؤولية الاجتماعية يفرض عليها استخدام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية الناتجة عن مختلف أنشطتها الإقتصادية، والإفصاح عنها على مستوى قوائمها المالية.

ومما زاد من أهمية المسؤولية الاجتماعية تراجع دور الدولة إلى حد كبير في العملية الإنتاجية والإئتمانية، وعدم قدرتها على مواصلة الدعم الإقتصادي للفئات الضعيفة، وكذا فشل الرأسمالية في تحقيق العدالة الاجتماعية وتركيزها على المعيار الربحي والمادي، ولذلك حظيت المسؤولية الاجتماعية باهتمام العديد من المنظمات الدولية وخاصة في الآونة الأخيرة.

ولمعالجة موضوع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كان يجب التعرف عليها وعلى المحاسبة الخاصة بها أولاً، ثم التعرف على الإفصاح المحاسبي وأساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ونماذجها، وكذا قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

بدأ مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالظهور عندما بدأت تتعالى الأصوات المطالبة بضرورة تبني منظمات الأعمال لدور اجتماعي تجاه المجتمع الذي تعمل فيه ، كونها تستخدم موارد وإمكانات ذلك المجتمع، وتحقق الربح على حساب الإضرار بالبيئة، واستغلال طاقات وقدرات الأفراد، الأمر الذي يتطلب منها أن تسهم في معالجة الكثير من المشاكل التي يعاني منها المجتمع (جرادات و ابو الحمام ، 2013، صفحة 47) .

المطلب الأول: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

أولاً: نشأة و تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

نشأت فكرة المسؤولية الاجتماعية بعد مرورها بعدة مراحل أهمها: (البكري، 2001، الصفحات 18-19)

المرحلة الأولى: ارتبطت هذه المرحلة مع قيام المشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال أنهم يملكون هدفا واحدا وهو تعظيم الربح، وهنا يشير آدم سميث في كتابه ثروة الأمم بأن رجال الأعمال يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه. مفترضا أن وجود سوق تنافسية هو حالة صحية من شأنها أن تقود إلى زيادة إجمالي الثروة القومية والتي تنعكس على تعظيم المنفعة للصالح العام والتي تمثل في جوهرها تحقيقا للمسؤولية الاجتماعية .

المرحلة الثانية: تمثلت في بروز اتجاه يدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، متجاوزة بذلك النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، وأن تلبية حاجة المجتمع هو معيار مهم في وجود المنظمة ونجاحها.

المرحلة الثالثة: يمكن حصر هذه المرحلة ابتداء م [من] عام 1960م وما أعقبها من تغيرات طرأت على منظمات الأعمال كاستخدام الأحداث في العمل، المتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي الناتج عن أسباب وممارسات مختلفة... الخ مما قاد نحو حتمية انتقال المسؤولية الاجتماعية إلى مرحلة جديدة أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها الواسعة، وبدأ التفكير المؤسسي ينصرف من مجرد تقديم السلع والخدمات إلى المشاركة الفعالة في خدمة المجتمع من جوانب متعددة.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

يكون من الصعب في كثير من الأحيان الاتفاق على تحديد تعريف معين يفي بإعطاء مضمون شامل وجامع ومتعمق لظاهرة ما، وتزداد هذه الصعوبة أكثر إذا ما اقتترنت بالعلوم السلوكية والبحث في المجتمع، وبالرغم من ذلك سنستعرض عدد من التعريفات التي تنطلق من زوايا ووجهات نظر مختلفة تمكنا في النهاية من الإحاطة بشمولية المعنى للمسؤولية الاجتماعية، ونشير أن ماك كلاري قد عرف المسؤولية الاجتماعية بصفة عامة على أنها: "الإحساس بالالتزام أو الإحساس بالصالح العام، الذي يدفع الناس للمشاركة والمساهمة في المجتمع ككل أو في جماعات فرعية من الناس" (شرفي ، 2015، صفحة 8) .

" كما تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها التزام من جانب المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل في كنفه عن طريق الإسهام بمجموعة من النشاطات الاجتماعية مثل : محاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية، مكافحة التلوث، إيجاد فرص عمل وحل مشكلات الإسكان وغيرها " (الخالدي، 2010، صفحة 414) .

كما عرفتھا جمعية المحاسبين القانونيين بأنها: "ذلك السلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي، والبطالة، والتضخم، وزيادة الفقر لدى بعض الأقليات الاجتماعية ، و تنشأ المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من عدم قيام منظمات الأعمال بتنفيذ واجباتها تجاه المجتمع" (جرادات و ابو الحمام ، 2013، صفحة 29) .

وقد اهتم الإسلام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمر أتباعه بتطبيقه في حياتهم، ويعد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نوع من المسؤولية الاجتماعية كما هو موضح بالحديث الشريف : عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان" .

وها هو الرسول صلى الله عليه وسلم يبين أن كل فرد مسئول عن هذا الدين مخاطباً كل مسلم في الحديث الشريف : عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه

وسلم قال: (أَلَا كُلكُمْ رَاعٍ، وَكُلكُمْ مَسئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ، فَالْأَمِيرُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَالِدِهِ، وَهِيَ مَسئُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسئُولٌ عَنْهُ، أَلَا فَكُلكُمْ رَاعٍ، وَكُلكُمْ مَسئُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ) متفق عليه. موقع إسلام ويب

ويمكن أن نقول أن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن واجب والتزام من قبل الشركات في بناء مجتمع أفضل وبيئة أنظف، تركز المسؤولية الاجتماعية على السلوك الأخلاقي، ما دامت هذه الشركات تخدم المجتمع وتستجيب لحاجاته من السلع والخدمات فهي مسؤولة على تقديم ما هو أفضل ومفيد، أي أنها مسؤولة عن عملها اجتماعيا.

ثانيا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

ترتكز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على مجموعة من مبادئ نلخصها على النحو الآتي: (حيموري ،

صفحة 78)

- حماية وإعادة الإصلاح البيئي: بحيث تقوم المؤسسة على حماية وإعادة إصلاح البيئة والترويج للتمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات وباقي الأنشطة.
- القيم الأخلاقية: تقوم المؤسسة بتطوير وإنفاذ المواصفات والممارسات الأخلاقية بالتعامل مع أصحاب المصلحة.
- المسائلة والمحاسبة : يستوجب إبداء الرغبة الحقيقة في الكشف عن المعلومات والأنشطة.
- تقوية وتعزيز السلطات: الموازنة في الأهداف الاستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمعات المتأثرة.
- الأداء المالي و النتائج: بحيث تهدف المؤسسة إلى تعزيز النمو على المدى الطويل، إضافة إلى الحفاظ على الأصول والممتلكات واستدامة العائدات .

- مواصفات موقع العمل: أن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية و تطوير القوى العاملة على المستويات الشخصية والمهنية مع احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية والمنافع وبيئة عمل آمنة وصادقة وخالية من المضايقات.
- علاقات تعاونية: أن تتسم المؤسسة بالعدالة والأمانة مع شركاء العمل وتعمل على ترقية ومتابعة مسؤوليتها الاجتماعية.
- منتجات وخدمات ذات جودة: تلتزم المؤسسة برضا وسلامة الزبون من خلال تقديم أعلى مستوى وقيمة لمنتجاتها.
- ارتباط المجتمع: تعمل المؤسسة على تكوين وتعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه.

ثالثا: أهمية المسؤولية الاجتماعية وأهدافها

1) أهمية المسؤولية الاجتماعية (عجيلة و شنيني ، 2012 ، صفحة 8)

- تعكس المسؤولية الاجتماعية المبدأ الشائع في مجال الأعمال والذي يشدد على أن المؤسسات يجب أن تقوم بإدارة أعمالها بشكل فعال وأخلاقي على كافة المستويات، إضافة إلى أنها يمكن أن تكون مصدرا للفرص والابتكار وتعزيز القدرة التنافسية، وذلك ما يعزز أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.
- وتعد المسؤولية الاجتماعية إحدى الآليات التي تستخدم في المجتمع المعاصر لتقديم كافة السبل لضمان الحياة بشكل أفضل لكافة فئات المجتمع وتحقق المسؤولية عدة مزايا أهمها:
- زيادة الوعي بأهمية الاندماج التام بين مؤسسات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.
 - تحسين نوعية الحياة في المجتمع، سواء من ناحية البنية التحتية أو من الناحية الثقافية والاجتماعية.

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وترسيخ المظهر الايجابي، خصوصا لدى الزبائن والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة.
- تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد و المجموعات والمؤسسات وهذا يساهم في الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة (عباس، 2014، صفحة 31).

وعموما فإن للمسؤولية الاجتماعية أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة وللمجتمع والدولة يمكن الإشارة إليها في النقاط التالية: (العقون ، 2019، الصفحات 16-17)

1. بالنسبة للمؤسسة :

- ✓ تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال، وبصفة خاصة إذا اعتبرنا أن المسؤولية تمثل مبادرات طوعية للمؤسسة اتجاه أطراف مباشرة أو غير مباشرة من وجود المؤسسة.
- ✓ من شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، كما تؤدي إلى بعث روح التعاون والترابط بين مختلف الأطراف.
- ✓ تمثل المسؤولية الاجتماعية تجاوبا فعالا مع التغيرات الحاصلة في حاجات المجتمع .
- ✓ كما أن هناك فوائد أخرى؛ تتمثل في المردود المادي والأداء المتطور من جراء تبني هذه المسؤولية .

2. بالنسبة للمجتمع:

- ✓ و يتمثل ذلك من خلال تحقيق التأثيرات الإيجابية نحو مصلحة المجتمع، وأن يتم تحقيق الأرباح على الأمد الطويل بنفس الوقت، ودون أن يكون هناك تعارض ما بين الهدفين أ وتفضيل هدف الربح على إنجاز الأنشطة التي تساءل عليها المؤسسة من قبل المجتمع.
- ✓ زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عال (عالي) بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة؛ كالمعوقين، وقليلي التأهيل والأقليات، والمرأة والشباب. كذلك تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص

الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أم من الناحية الثقافية، وازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين مؤسسات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

✓ تحسين التنمية السياسية انطلاقاً من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات، بما يحقق الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

✓ زيادة الترابط الاجتماعي، وازدهار المجتمع على مختلف المستويات (مختلف المستويات)، كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كالتقليل السرية في العمل وزيادة الشفافية والصدق في التعامل.

3. بالنسبة للدولة:

✓ تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهاتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية الأخرى.

✓ يؤدي الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية إلى تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.

✓ المساهمة في التطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها من المجالات، والتي تجد الدولة الحديثة نفسها غير قادرة على القيام بأعبائها جميعاً بعيداً عن تحمل المؤسسات الاقتصادية الخاصة دورها في هذا الإطار.

(2) أهداف المسؤولية الاجتماعية (العقون ، 2019 ، صفحة 17)

"من خلال تبني المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والغايات تمكنها من تحسين صورتها، وتدعيم مكانتها في السوق. ومن أبرز هذه الأهداف نذكر:"

- التحسين المستمر لنظام التسيير المعمول به.
- زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع.
- تحسين مستوى الحياة المعيشية لأفراد المجتمع.

- تنمية المهارات لدى أفراد المجتمع .
- الحد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الفرد فيما يخص السلامة والصحة في العمل.
- التزام كل أفراد المجتمع بتحقيق التنمية المستدامة.
- مساندة الدولة في تحقيق الأهداف التنموية.
- المساعدة في تطوير حوار أكثر فعالية مع الأطراف المستفيدة، لتحسين الإدارة وتحقيق التوازن بين الأداء والاقتصاد البيئي.
- تشجيع القطاع الخاص في البحث عن حلول شاملة وصديقة للبيئة.
- تحسين الصورة العامة لأصناف المنتجات والخدمات وزيادة حجم المبيعات.
- الاستفادة من السمعة الحسنة للمؤسسة كميزة تنافسية.
- حصول المؤسسات على عائد مستمر لفترات طويلة المدى.
- اكتساب ثقة الجمهور ورضا المستهلكين؛ مما يساعد في خدمة الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.
- إثبات القدرة على تقديم المنتج أو الخدمة على الدوام بما يتفق ومتطلبات العملاء.

المطلب الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

الجدول الآتي يوضح مختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

الجدول رقم (1-1): أبعاد المسؤولية الاجتماعية والعناصر الرئيسية والفرعية

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
<ul style="list-style-type: none"> - منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين. - احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين. 	المنافسة العادلة	الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> - استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي والخدمات التي يمكن أن يوفرها . - استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع و البيئة. 	التكنولوجيا	
<ul style="list-style-type: none"> - عدم الاتجار بالمواد الضارة على اختلاف أنواعها. - حماية الأطفال صحيا وثقافيا . - حماية المستهلك من المواد المزورة و المزيفة. 	قوانين حماية المستهلك	القانوني
<ul style="list-style-type: none"> - منع تلوث المياه والهواء والتربة. - منع الاستخدام التعسفي للموارد. - التخلص من المنتجات بعد استهلاكها. 	حماية البيئة	
<ul style="list-style-type: none"> - إصابات العمل وعمل المعوقين. - عمل المرأة وظروفها الخاصة. - منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين. 	السلامة والعدالة	

<ul style="list-style-type: none"> - مراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك. - مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف. - مراعاة حقوق الانسان. 	<p>المعايير الأخلاقية</p>	<p>الأخلاقي</p>
<ul style="list-style-type: none"> - احترام العادات والتقاليد. - - مكافحة المخدرات والممارسات اللاأخلاقية. 	<p>الأعراف والقيم الاجتماعية</p>	
<ul style="list-style-type: none"> - نوع التغذية. - الملابس. - الخدمات. - النقل العام. - الذوق العام. 	<p>نوعية الحياة</p>	<p>الخير</p>

المصدر: (شرفي ، 2015 ، الصفحات 21-22)

المطلب الثالث: محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أهدافها وأهميتها

أخذت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية منذ نشأتها تلفت أنظار الباحثين والمهتمين من المحاسبين للمساهمة في إعداد إطار عام لها، بحيث يعد هذا الإطار أساس يرتكز عليه المحاسبين العاملين بالمؤسسات أثناء تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام المحاسبي أو إفراده بنظام مستقل (جنابي و براق ، 2019 ، صفحة 43).

أولاً: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية حيث تعرف بأنها: "مجموعة الأنشطة التي تخص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للوحدة محاسبية معينة وتوصيل المعلومات اللازمة للفيئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية تقييم وإتخاذ القرارات" (الشيرازي ، 1990 ، صفحة 350) .

كما عرفت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل (مطر، 2002 م ، ص 416) بأنها: " نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم في الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال" (آل غزوي ، 2010 ، صفحة 12).

كما عرفها آخرون بأنها: " فرع من فروع المحاسبة يهدف إلى تحديد نتجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة من مدخل إجتماعي بإعتبارها عضوا فعالا في المجتمع، ترتبط بالفئات الأخرى فيه، ضمن علاقة تعاقدية مستمدة من قواعد العقد الإجتماعي الذي يجمع بين مصالح تلك الفئات" (عبداللاوي، 2015 ، صفحة 11) .

ثانيا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية فيما يلي : (فلاق، 2014، الصفحات 130-131)

✓ تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة عن طريق مقارنة التكاليف والمنافع الاجتماعية، حيث لا يمكن استخدام الأرباح كمقياس لأداء المشروع ما لم يؤخذ بعين الاعتبار عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية التي لا تشمل عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية فقط، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية والتي لها تأثير على جميع قطاعات المجتمع.

✓ المساعدة في تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة والأنشطة التي لها تأثير مباشر على الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع، تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من ناحية، والطموح المقبول للأفراد من ناحية أخرى؛

✓ تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع طموح المؤسسة للأفراد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى، وتتمثل العلاقة بين أداء المؤسسة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهرى لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية، ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي؛

✓ توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية لكل أطراف المجتمع، يقصد بالبيانات بالملائمة التي تتعلق باتخاذ القرار فيما يتعلق بالاختيار الاجتماعي و توزيع الموارد الطبيعية؛

✓ توصيل المعلومات الاجتماعية ونتائج القياس المحاسبي إلى الطوائف الاجتماعية المستفيدة، من خلال قوائم اجتماعية تستحدث لهذا الغرض؛

✓ مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر من الدولة والوحدات الاقتصادية من خلال ما يوفره النظام من بيانات ومعلومات نُشر نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للمؤسسات؛

✓ مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

ثالثا: أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

نبرز أهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على شكل نقاط أهمها : (فلاق، 2014، الصفحات 131-132)

- ❖ تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال ؛
- ❖ المطالبة المتزايدة من قبل الدول والهيئات والجمعيات المحاسبة لمنظمات الأعمال بالإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي ؛
- ❖ تجاهل إدخال التكاليف الاجتماعية للأنشطة التي لها مضمون إجماعي عند تحديد تكلفتها الحقيقية ؛
- ❖ التركيز على جانب التكاليف دون المنافع في مجال قياس الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمال.

المطلب الرابع: مجالات واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

أولاً: مجالات المحاسبة المسؤولية الاجتماعية

" لقد ظهرت عدة محاولات تهدف إلى تحديد الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للمشروعات الإقتصادية التي ينبغي أن تدخل في دائرة اهتمام المحاسبة وقد وجدت اتجاهات متباينة في تحديد هذه الأنشطة وتبويبها في مجموعات متجانسة " (حبيب ، 2011، صفحة 25) .

لقد حددت لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي من قبل الجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا أربعة مجالات للأداء الاجتماعي هي: (حيموري ، صفحة 81)

- ❖ تفاعل المنظمات مع المجتمع
 - ❖ المساهمة في تنمية الموارد البشرية
 - ❖ المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية
 - ❖ الارتقاء بمستوى جودة السلع والخدمات
- كما حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين ستة مجالات للأداء الاجتماعي هي:
- ❖ البيئة؛
 - ❖ الموارد غير المتجددة ؛
 - ❖ الموارد البشرية؛
 - ❖ الموردين؛
 - ❖ العملاء ؛
 - ❖ المجتمع.

ثانياً: الاتجاهات الرئيسية للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

" إن المستقرى للبحوث والكتابات العلمية التي تناولت محاسبة المسؤولية الاجتماعية يجد بروز ثلاث تيارات فكرية محاسبية رئيسية " (حيموري ، صفحة 81): (اللولو، 2009 م - 1430 هـ، الصفحات 39-40)

الاتجاه الأول:

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتداد لمجال المحاسبة الحالية من أجل تغطية الأداء الاجتماعي. ويتطلب هذا الاتجاه تضمين التقارير المالية التقليدية بعداً جديداً بإضافة الأداء الاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية التقليدية. ويظهر هذا الاتجاه جلياً في محاولة تطوير مفاهيم محاسبة المسؤولية الاجتماعية مقابلة لتلك المفاهيم التقليدية في المحاسبة المالية مثل: العمليات الاجتماعية Social Transactions ، التكاليف الاجتماعية، المنافع أو العائد الاجتماعية، صافي الأصل الاجتماعي، الدخل الاجتماعي، حقوق المجتمع، المراجعة الاجتماعية الداخلية والخارجية.

ويتضح هذا الاتجاه بصورة أكبر في محاولات إعداد تقارير بيئية واجتماعية كجزء مكمل للقوائم المالية التقليدية:

1. قائمة الدخل المعدل بأعباء الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
2. قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمات البيئية و الاجتماعية.
3. القائمة المالية لتأثيرات عدم الوفاء بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.
4. تقرير الأداء البيئي والاجتماعي متعدد الأبعاد.

الاتجاه الثاني:

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرة جديدة للمحاسبة من حيث أخذها لوجهة نظر المجتمع وليس وجهة نظر المشروع. وتجري هذه المحاولات في اتجاه تفسير طبيعة الوحدة المحاسبية

وفق نظرية المشروع Enterprise Theory باعتبار مختلف فئات المجتمع ككل أصحاب مصلحة في المشروع. وهذا يعني

إعادة تعريف المحاسبة وتأسيس مفاهيم جديدة على ضوء أفكار اقتصاديات الرفاه Welfare Economics. وطبقاً لهذا الاتجاه ينظر إلى المحاسبة الحالية -مالية وإدارية- على أنها جزء من إطار أشمل هو إطار المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الاتجاه الثالث:

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية نظرية فرعية إلى جانب نظريات أخرى في علم المحاسبة؛ أي أنها وفق هذا الاتجاه تعد فرعاً متميزاً له خصوصياته داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل الفروع المحاسبية الأخرى المستقلة: محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، المحاسبة المالية، محاسبة الموارد البشرية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

باختصار شديد: "الاتجاه الأول هو الدمج والاتحاد، الاتجاه الثاني يجعل المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي الأساس أو الإطار العام وباقي فروع علم المحاسبة تابعة لها، الاتجاه الثالث هو الاستقلالية".

المبحث الثاني: المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية

"تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية التي تصف العمليات المالية للمنشأة" (قاسمي ، 2015 ، صفحة 46) .

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

إن القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة تغيرات حقوق الملكية، كما تشمل أيضا الملاحظات على القوائم المالية والجداول الملحقة والتي تعتبر الجزء المكمل للقوائم المالية (سعيد ، 2015 ، صفحة 2).

القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد و إصدار القوائم المالية، ولكن دور المحلل المالي هو استخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها (إيهم ، 2015 ، صفحة 10) .

كما عرفت بأنها: الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي و تدفقاتها النقدية، وتعتبر حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المؤسسة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كما تعتبر ملخصا كميا للعمليات والأحداث المالية و تأثيراتها على أصول والتزامات المؤسسة وحقوق ملكيتها.

وعرفت كذلك حسب المواد 26-27-28-29 من القانون رقم 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي بأنها "تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وافية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية الميسرين وتعد في أجل أقصاه (4) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء

مقارنات مع السنة المالية السابقة كما يجب أن تعرض الكشوف المالية لزوما بالعملة الوطنية" (قاسمي ، 2015 ، صفحة 46).

ويمكننا أن نعرف القوائم المالية بأنها: عبارة عن مجموعة من البيانات والسجلات المالية متعلقة بالحالة الماليّة للمؤسسة معينة، توضح هذه البيانات جميع تعاملات المؤسسة المالية من ميزانية وأرباح والتدفقات والدخل وغيرها.

المطلب الثاني: شروط إعداد القوائم المالية

تتمثل شروط إعداد القوائم المالية في: (إليهم ، 2015 ، صفحة 13)

1. القوائم المالية تضبط في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

2. كل عنصر من مكونات القوائم لا بد أن يكون معروف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

❖ التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.

❖ طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجية).

❖ تاريخ الإقفال.

❖ العملة المستعملة ومستوى التقريب.

3. كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:

❖ عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها.

❖ الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة.

❖ إسم الشركة الأم و بالأخص إسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة.

❖ العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة.

- ❖ القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ إلى ألف وحدة.
- ❖ القوائم المالية تقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة، حيث أن كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة يحتوي على العمود خاص بمبالغ الفترة السابقة وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي.

المطلب الثالث: خصائص النوعية للقوائم المالية و أهميتها

أولاً: خصائص النوعية للقوائم المالية

"هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة، وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية" (بن فرج ، 2014، صفحة 49) في: (إليه م ، 2015، الصفحات 14-15)

1. القابلية للفهم:

" ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية مع إفتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة ."

2. الملائمة:

" وتكون المعلومات ملائمة عندما تقيد في إتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة في المنشأة سواء كانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية ."

3. القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية وكذلك الإفصاح عن سياسات المحاسبة المستخدمة في القياس واعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغيير في تلك السياسات وإظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة.

4. الوثوقية:

" وتعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها" ، وتتضمن صفة الوثوقية الصفات الفرعية التالية:

- التمثيل الصادق: بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية؛
- الجوهر فوق الشكل: فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا توجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة؛
- الحياد: وتعني البعد عن التحيز الشخصي وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين؛
- الحذر والحيطه: تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في إتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين إحتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم خاصية الوثوقية.
- الاكتمال: وتعني أن المعلومات المعروضة للقوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

ثانيا: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالآتي: (بدوي، 2010،

صفحة 6)

أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في إتخاذ القرار

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك..، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها ، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لإتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة ، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين ، العملاء ، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.

المطلب الرابع: مستخدموا القوائم المالية و أهدافها

أولاً: مستخدموا القوائم المالية

تعتمد العديد من الفئات في إستخدام المعلومات المحاسبية في الوفاء ببعض إحتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللازمة عند إتخاذ قراراتهم الإقتصادية الرشيدة على علاقتهم بالمؤسسات و معرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، ومن الأطراف المستخدمة والمستفيدة من معلومات القوائم المالية (قاسمي ، 2015، صفحة 48) نجد: (قصابي ، 2012، صفحة 6)

- المستثمرين الحاليين والمستقبليين: الإهتمام بالمخاطرة و العائد المتحقق، تساعد في إتخاذ قرارات الإستثمار و تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح بالنسبة للمساهمين؛
- الموظفون: تقديم معلومات متعلقة بالاستقرار و الربحية، تقييم قدرة المؤسسة على دفع أجورهم؛
- الدائنون: المعلومات المتعلقة بأجال الإستحقاق و القدرة على السداد؛
- الموردون: المعلومات المتعلقة باستحقاق ديونهم؛
- العملاء: المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة؛
- الحكومات ومؤسساتها: توزيع الموارد، نشاطات المؤسسة، تحديد السياسات الضريبية، إحصاءات الدخل الوطني؛
- الجمهور: معلومات متعلقة بتطور المؤسسة وتنوع نشاطها.

ثانياً: أهداف القوائم المالية

" إن القوائم المالية المعدة لذلك تلبية حاجة المعلومات لدى غالبية مستخدمي القوائم المالية، لكنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لمستخدمي القوائم المالية من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية " (القاضي و مأمون ، 2008، صفحة 273) .

وقد أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى أن أهداف القوائم المالية ليست أهدافاً جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم وفي ضوء ذلك حددت عدداً من أهداف القوائم المالية أهمها (لايقة، 2008، صفحة 49) :
(قاسمي ، 2015، صفحة 50)

- ✓ توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية، ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومة بالنسبة للمستثمرين و الدائنين الذين يكون لديهم إماما معقولاً بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية،
- ✓ تزويد المعلومات المفيدة للمستثمرين و الدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ والتوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات (قائمة التدفقات النقدية)، وذلك من خلال دراسة وتقييم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل،
- ✓ يجب أن يوضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق (قائمة المركز المالي)،
- ✓ يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وأية معلومات تقييد في تقييم الأداء والتنبؤ بالأرباح في المستقبل.

المبحث الثالث: إنعكاسات القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية على الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي الوسيلة الرئيسية والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين في دعم قراراتهم خصوصاً المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل (أبو سمرة، 2009، صفحة 43). ولكي يكون هذا الإفصاح أكثر تعبيراً عن الواقع يجب أن يتضمن الجانب الاجتماعي لأداء المنشأة ليعبر بصورة واضحة عن مدى إسهامها في قضايا المجتمع وذلك وفاء بالتزامها بمسؤوليتها الاجتماعية (المجتبى و محمد، 2016، الصفحات 106-107).

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته

أولاً: ماهية الإفصاح المحاسبي

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، وسنحاول الإلمام بمختلف التعاريف الخاصة به:

عرف الإفصاح على أنه "عرض المعلومات الهامة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القارئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات الملحقة بها أو قوائم إضافية" (سعيد، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، 2015، صفحة 177).

كما عرفه (سعيد، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، 2015، صفحة 178) حسب المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنه: "عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها حيث تكون أكثر ملائمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلاً وذلك لاتخاذ القرار الاستثماري الملائم"

كما عرف أيضاً بأنه "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية" (عبد اللاوي، 2015، صفحة 15).

ويرى (راهي، 2017) "أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يعني توفير المعلومات لمجموعة من الفئات الداخلية والخارجية لغرض اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالشركة مصدره البيانات، كما توفر للمستخدمين بعض المؤشرات التي يمكن أن تبين وضع الشركة".

كذلك تم تعريف الإفصاح المحاسبي على أنه إعلام ذوي المصالح المتعلقة بمشروع من المشروعات بالمعلومات المالية الخاصة بالمشروع والحقائق الاجتماعية المتعلقة به وإحاطتهم علماً بالأسس السليمة التي تمكنهم من الحكم [على] إدارة المشروع واتخاذ القرارات المناسبة" (عبد المنعم و أبو طبل، 1982، الصفحات 365-364)

ويذكر (حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، 2011) أن الإفصاح المحاسبي هو "تقديم للمعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل و مضمون صحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرار" بما فيه المستخدمين الداخليين والخارجيين.

ونجد أن الإفصاح يظهر من خلال القوائم المالية المتعارف عليها، والمتمثلة في: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في رؤوس الأموال، والملاحق.

ومنه نستطيع استخلاص أن الإفصاح هو عملية إظهار المعلومات المالية و غير المالية المتعلقة بالشركة في وقت مخصوص -عادة يكون مرة كل سنة- وتوجيهها للأطراف الخارجية كالمستثمرين والممولين والجهات الحكومية والمقرضين وغيرهم، وذلك لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة والتي تمس الشركة كاتخاذ قرار استثمار أموال فيها، أو فرض ضريبة معينة، أو عدم مواصلة التعامل معها وهكذا ..

أما الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية فيكون عن طريق "كل التقارير المقدمة من طرف الشركات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بعيدا عن الأرباح" (عبد اللاوي، 2015، صفحة 20)، بالأخص تلك التي تمس منافع المجتمع بشكل مباشر، كالأضرار التي تسببها الشركات للبيئة وكيفية حمايتها، توفير فرص العمل، حماية المستهلك وغيرها.

ويشير (راهي، 2017) إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يمثل الأسلوب الذي تستطيع الشركة من خلاله تقديم البيانات والمعلومات الاجتماعية الخاصة بتنمية الموارد البشرية، حماية البيئة، المساهمات العامة،

وجودة منتجاتها، أي جميع البيانات ذات المضامين الاجتماعية للمستخدمين لكي يتمكنوا من اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

ثانياً: أهمية الإفصاح المحاسبي الاجتماعي

لقد تعددت الأفكار حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، ولعل أبرزها يتمثل فيما يلي:

لقد قسم (حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، 2011) أسباب زيادة الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى قسمين وهي كالتالي:

1. أسباب تتعلق بتحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

- يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المشروعات.
- ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي INVESTOR ETHIC وعدم تركيز المستثمر على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الإستثمار، بل تعدى ذلك ليشمل الجوانب والمعايير الدينية والسياسية والاجتماعية.
- أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تسعى لتوصيل المعلومات للفئات غير التقليدية مثل: العاملون، المستهلكون، والحكومة، والمجتمع المحلي والوطني.

2. أسباب تتعلق بمسؤولية المحاسب ومهنة المحاسبة:

أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) أسباب ضرورة اهتمام المحاسبين بالإفصاح عن بيانات المسؤولية الاجتماعية، يمكن تلخيصها كالتالي:

- ان البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول الشركة ونفقاتها والتزاماتها وهي من صميم عمل المحاسب.
- ان التغيير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المشروع لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المشروعات.

وأشار (الفضل، نور، و الدوغجي، 2002) إلى أن التقرير عن نتائج الأداء الاجتماعي للمنشأة، لم يعد اختياراً مطروحاً أمام منظمات الأعمال، وإنما أصبح الأمر إجبارياً واجباً، حتى بدون وجود نص قانوني ملزم بذلك الإفصاح، فأى مشروع ما هو في النهاية إلا منظمة إجتماعية، يلزم عليه إذا ما أراد البقاء والإستمرار، أن يخدم رغبات أفراد المجتمع المحيط ويلاقي توقعاتهم.

كما تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي في المزايا التي يقدمها لمستخدميه والمتمثلة فيما يلي: (عبد اللاوي، 2015، صفحة 41)

- يلعب دوراً مهماً في تحديد السعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية، حيث يؤدي الإفصاح إلى تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار، وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين.
- يعمل على تقليل مخاطر ممولي رأس المال، حتى يتمكنوا من تقييم العائد المتوقع لكل فرص الإستثمار مقابل المخاطر المصاحبة لتلك الفرص.

وكذلك: (بوسحابة، 2015، صفحة 7)

- تساعد معلومات القوائم المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الوحدة الاقتصادية التي تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين، وإظهار مدى كفاءتها في العمليات الإستثمارية المختلفة.
- يساعد في إظهار مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع ككل.
- يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبية في تحمل مسؤوليتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي.

كما أشار (راهي، 2017) إلى مبررات تزايد الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، أهمها مايلي:

- رغبة الحكومات في تنظيم سلوك الشركات بما يحقق مصلحة المجتمع.
- الزيادة الكبيرة في الأضرار الصناعية للشركات على المجتمع عموماً وعلى البيئة التي تمارس فيها أنشطتها خصوصاً.
- الدور الكبير للمسؤولية الاجتماعية على عملية إتخاذ القرارات، إذ أصبح أغلب المستثمرين يبنون قراراتهم الإستثمارية على مدى تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

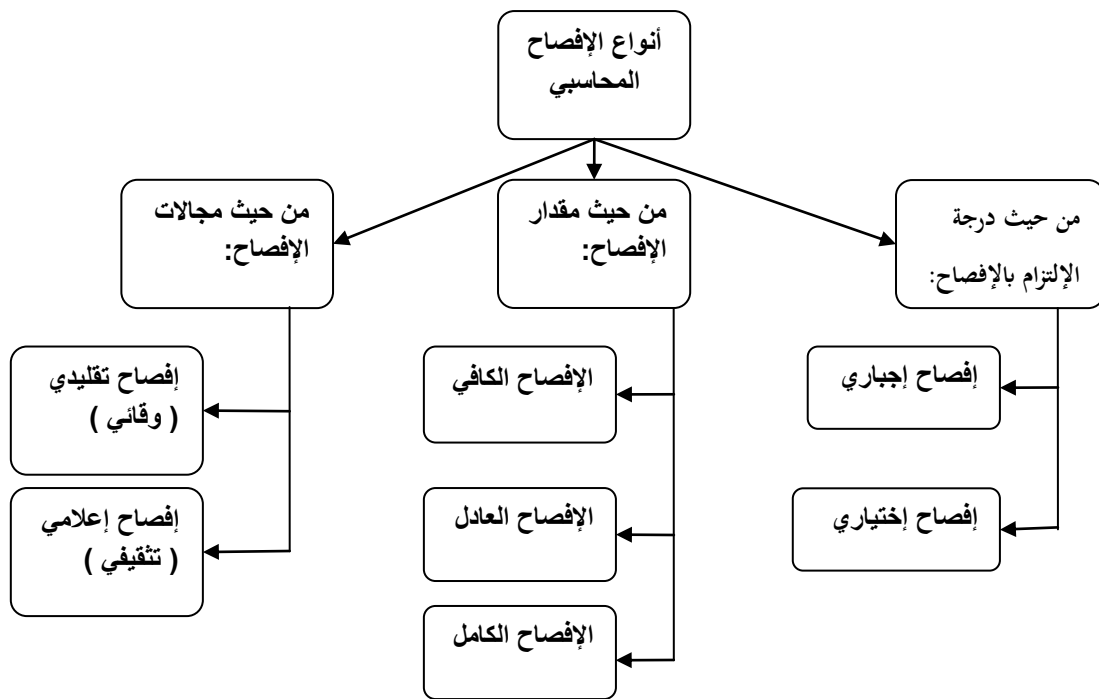
- ينظر إلى الإفصاح على أنه حماية لحقوق العاملين حيث أصبحت الشركات مطالبة بحماية العاملين من الأضرار التي قد يتعرضون لها، باعتبارهم موارد بشرية يجب المحافظة عليها والإفصاح عن ذلك في التقارير المالية.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

لقد اختلفت المراجع في تقسيم أنواع الإفصاح، لكن معظمها اتفقت على ما يأتي:

وفيما [يلي] شكل يبين أنواع الإفصاح المحاسبي: (بوسحابة، 2015، صفحة 26)

الشكل رقم 1-1: أنواع الإفصاح المحاسبي



المصدر: من إعداد الطلبة من خلال المعلومات المتوفرة

أولاً. من حيث درجة الإلتزام بالإفصاح:

1. الإفصاح الإجباري: هو ذلك النوع من الإفصاح الذي تلتزم به المشروعات بناء على متطلبات تشريعات مهنية، حيث تنص القوانين في مختلف بلدان العالم على ضرورة عرض قوائم مالية معينة وفق أسلوب معين (عبد المنعم و أبو طبل، 1982)

2. الإفصاح الإختياري: يتوفر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشأتهم أكثر من غيرهم من الخارج (بوسحابة، 2015)، هذا النوع من الإفصاح يتم دون إلزام، وذلك بعرض معلومات داخلية قد تحتكرها الإدارة، إضافة إلى أن هذا النوع من الإفصاح يعمل كجهاز فرز ذاتي للمشروعات بهدف تمييز المشروعات ذات الأخبار الجيدة عن تلك السيئة (عبد المنعم و أبو طبل، 1982)

ثانياً. من حيث مقدار الإفصاح:

1. الإفصاح الكافي: ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدموا القوائم المالية (بوسحابة، 2015)، كما يمكن تحديد ماهية الإفصاح الكافي من خلال الآتي:

- يجب أن تفصح [تفصح] القوائم المالية عما هو ضروري فقط من بيانات ومعلومات حتى لا تكون مظلة أو مكلفة.
- يجب أن يكون الإفصاح في القوائم المالية متمشياً [متماشياً] مع مبادئ المحاسبة وذلك من حيث الشكل والتصنيف ومحتوى القوائم المالية مع ملاحظاتها الملحقة ومصطلحات [المصطلحات] المستخدمة ومقدار التفصيل المعطى.
- يجب أن تتوفر الخصائص النوعية في معلومات المحاسبة حتى يكون الإفصاح كافياً، وهذه الخصائص هي الملائمة، سهولة الفهم، إمكانية الإثبات، الحياد، التوقيت المناسب، إمكانية المقارنة الكامل.

ويعتبر الإفصاح الكافي أكثر مستويات الإفصاح ملائمة للتطبيق رغم الانتقادات الموجهة إليه (عبد المنعم و أبو طبل، 1982).

2. الإفصاح العادل: "يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية" (عبد اللاوي، 2015، صفحة 18)، ويكون الإفصاح عادلاً عند معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية (بوسحابة، 2015)، ويهدف هذا النوع إلى وصول المعلومات والبيانات التي يتم عرضها بنفس القدر إلى كافة المستفيدين من دون تحيز لأي طرف من الأطراف (راهي، 2017).

3. الإفصاح الكامل: أو الشامل، وهو أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية (عبد اللاوي، 2015)، حيث يشير هذا النوع من الإفصاح إلى مدى شمولية التقارير المالية (بوسحابة، 2015)، ويؤدي هذا النوع

إلى إظهار معلومات بكم كبير من المعلومات مما يؤدي إلى إغراق مستخدمي القوائم المالية بمعلومات قد لا تكون ذات منفعة لهم (راهي، 2017).

ثالثاً. من حيث مجالات الإفصاح:

1. الإفصاح التقليدي: أو الإفصاح الوقائي، ويعتمد على تقديم المعلومات المالية للمستخدم بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد (عبد اللاوي، 2015، الصفحات 18-19)، والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية (حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، 2011، صفحة 47).

2. الإفصاح الإعلامي: أو التثقيفي، وهو الإفصاح الذي يتطلب مستثمراً ذو دراية واسعة ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ويشمل معلومات غير مالية كمية و وصفية، مثل معلومات عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية، وعن كفاية ومؤهلات العاملين، وتطور كفاءتهم وإنتاجيتهم (عبد اللاوي، 2015، صفحة 19)، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى (بوسحابه، 2015).

بالإضافة إلى أن هناك أنواع أخرى في بعض المراجع مثل:

- الإفصاح الملائم: وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية (حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، 2011، صفحة 47).
- الإفصاح التفاضلي: إن مؤيدي هذا الإفصاح يفترضون مستثمراً أقل دراية واستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة، حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنة لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيرات، ومع ذلك فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة مازال محل خلاف، وهو إجراء غير مقبول عموماً (عبد اللاوي، 2015، صفحة 18).

مما سبق، يمكن القول أن الإفصاح العادل هو الأنسب للتطبيق فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، لأنه يلبي احتياجات جميع الأطراف دون إغراقهم بالمعلومات لدرجة إرباكهم.

المطلب الثالث: قياس الأداء الاجتماعي

لا يزال الفكر المحاسبي يتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لتكاليف والمنافع الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عملية قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية والمتمثلة في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي أو التعبير عنها في شكل وصفي (المساعد، 2013)

أولاً: معايير قياس الأداء الاجتماعي

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام 1963م، ونشرت في عام 1966م هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كالتالي (رزكار ، علي ، و بيشكتوت ، فيفري 2018، صفحة 115):

• معيار الصلاحية:

هو أن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب و بشكل يحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

• معيار الخلو من التميز أو الحيادية:

يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق و التقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا، والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية (المساعد، 2013).

• معيار النسبية (رزكار ، علي ، و بيشكتوت ، فيفري 2018):

مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام و إشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية و كذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة.

• معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:

يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي و بالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

• معيار العائد الاجتماعي:

و يمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من (مبدأ تحقيق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

• معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها:

يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد.

ثانيا: قياس التكاليف الاجتماعية

◀ مفهوم التكاليف الاجتماعية: "هي ما ينفق (او ما سيتم إنفاقه) لإزالة الضرر الناتج عن مزاوله المنشأة لنشاطها مثل التلوث" (طرشي و يخلف، 2017)، "لكن تكمن المشكلة الأساسية لقياس التكاليف الاجتماعية في الاختلاف بين وجهة النظر المحاسبية و وجهة النظر الاقتصادية" (آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، 2010)، ونعرفها كالتالي:

• تكاليف اجتماعية مباشرة (من وجهة نظر منظمة الأعمال): وتتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتحملها المنشأة نتيجة قيامها اجباريا أو اختياريا بتنفيذ بعض البرامج والأنشطة الاجتماعية، فهي اعباء لا تعود بمنفعة أو عائد عليها مباشرة (طرشي و يخلف، 2017)، وتسمى أيضا في بعض المراجع بوجهة النظر المحاسبية.

• تكاليف اجتماعية غير مباشرة (من وجهة نظر المجتمع): وتتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات بالموارد نتيجة ممارسة المنشآت لنشاطها الخاص، إذ يمثل تلوث المياه والهواء

مثلا تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع (طرشي و يخلف، 2017)، وتسمى أيضا في بعض المراجع بوجهة النظر الاقتصادية.

◀ مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية: إن عدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف يعد مشكلة في حد ذاتها، ينبغي حلها قبل البحث عن أساس القياس (منقر، منقر، و مدلل، 2016/2017).

ثالثا: قياس المنافع الاجتماعية

لقد ركزت معظم الدراسات السابقة والحديثة فقط على قياس التكاليف الاجتماعية في حين أن قياس منافع الأنشطة الاجتماعية هو في حقيقة الأمر المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عن كيفية تقدير القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المشروع بتنفيذ بعض المشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع (آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، 2010).

◀ مفهوم المنافع الاجتماعية: عرفها (طرشي و يخلف، 2017) على أنها المنافع التي "تعبّر عن العائد الاجتماعي الذي يمثل المزايا التي يحصل عليها المجتمع نتيجة قيام المنشأة لأنشطتها الاجتماعية".

◀ أقسام المنافع الاجتماعية: وتنقسم إلى داخلية وخارجية:

• المنافع الاجتماعية الداخلية: وتتمثل في الدخل الاقتصادي، فكما يعرف أن الاقتصاد يقيد نفسه بما لديه قيمة، فيستبعد كل شيء ليس له سعر مثل صحة العاملين ورفاهية المجتمع وغيرها والتي لا يمكن قياسها نقديا ولا كميا.

• المنافع الاجتماعية الخارجية: وهي المنافع التي تعود بالفائدة على الجهات الخارجية للمؤسسة، والتي تخص المجتمع بصفة أولى والتي قد لا تقدم أي عائد للمؤسسة مقابلها.

◀ مشكلة قياس المنافع الاجتماعية: تعود صعوبة قياس المنافع الاجتماعية إلى أن الأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمنظمة، والعديد منها يصعب قياسها نقدا، فمثلا كيف يمكن قياس منفعة للحد من التلوث الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمنظمة (منقر، منقر، و مدلل، 2016/2017)، وهي تمثل عقبة أمام أي نموذج من نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حتى لو تحقق قبول للمؤسسة من قبل المجتمع فإن تقدير قيمة نقدية لهذال القبول صعب التحقق من

ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية (آل غزوي، المشاكل المحاسبية المعاصرة ،
2010).

"وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في قياس المنافع الاجتماعية إلا أن الاقتصار على التكاليف الاجتماعية دون
المنافع الاجتماعية يؤدي إلى عدم صحة قياس نتيجة الأنشطة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، وبالتالي تنعكس
هذه النتيجة على محصلة الأداء الاجتماعي للمنظمة" (منقر، منقر، و مدلل، 2017/2016).

المطلب الرابع: أساليب ونماذج الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية

لا ينبغي أن تقف صعوبة قياس بعض التكاليف أو المنافع الاجتماعية حجر عثرة أمام الإفصاح عنها، خاصة وأن الآثار الاجتماعية قد تكون تراكمية تظهر بعد عدة فترات بما يصعب من قياسها في تاريخ حدوثها ، وذلك على أساس أن القياس التقريبي لأغراض الإفصاح عن المنافع والتكاليف الاجتماعية في تاريخ حدوثها أفضل من عدم قياسها على الإطلاق، وذلك للإفصاح عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية. (أبو سمرة، 2009)

لقد اختلفت الآراء حول طريقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية فهناك من يرى وجوب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية أو في الملحقات المرفقة بالقوائم المالية ومنهم من يرى الإفصاح عنها عن طريق قوائم خاصة سواء عن طريق عرض معلومات وصفية عن النشاطات الاجتماعية أو بطريقة نقدية وكمية في التعبير عن التكاليف والمنافع الاجتماعية.

أولاً. أساليب الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية:

تتمحور الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية حول التالي : (الشرايري و المومني ، 2006)

✓ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامناً مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.

✓ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن ثم تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين أو الموارد البشرية، والبيئة، والمجتمع، و المستهلكين.

✓ أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

✓ أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع [تكاليف ومنافع] الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وقيها [فيها] يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

ومما سبق نلاحظ أن هناك طريقتين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية: (عبد اللاوي، 2015)

1. **طريقة الفصل:** الإفصاح في تقارير منفصلة عن القوائم المالية وملحقاتها، وبغض النظر عن التقرير من حيث كونه وصفياً أو كمياً أو مالياً، وسواء كان الإفصاح شاملاً أو جزئياً، مع الإبقاء على القوائم المحاسبية المالية التقليدية كما هي.

2. **طريقة الدمج:** يتم الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي ضمن القوائم المالية التقليدية أي يكون جنباً إلى جنب في صلب القوائم المالية، ويعبر عنه بوحدة نقد باعتبار أن المعلومات الاجتماعية والإقتصادية للمنشأة يحققان مبدأ التكامل.

ثانياً. نماذج الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية:

لقد أفرز التراث المحاسبي العديد من النماذج التي يتم من خلالها إيصال المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية إلى مستخدميها ومن هذه النماذج: (أبو سمرة، 2009)

1- نماذج تقارير الإفصاح الاجتماعي المنفصلة عن التقارير المالية:

يقوم هذا الإتجاه على أساس الفصل بين المعلومات المالية والمعلومات الاجتماعية باعتبار أن كل منهما يحقق أهدافاً مختلفة، وهي عرض معلومات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة عن القوائم المحاسبية المالية نظراً لتعدد أساليب قياس التكاليف الناجمة عن الأنشطة الاجتماعية، وما يترتب عن ذلك من اختلاف في طبيعة المعلومات الناتجة عنها، فضلاً عن اختلاف أهداف التقارير الاجتماعية عن التقارير المالية التقليدية كما يرى ذلك مؤيدو هذا الإتجاه، فإن الأمر يحتم إعداد تقارير اجتماعية منفصلة عن التقارير المالية. (عبد اللاوي، 2015)

← النماذج الوصفية:

تعد النماذج الوصفية من أكثر نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت شيوعاً، فهي تتضمن وصفاً للأنشطة التي قامت بها المنشأة وفاء بالتزاماتها الاجتماعية، دون أن يكون هذا الوصف مقترناً بتحليل عناصر التكاليف الخاصة بهذه الأنشطة أو بقيم المنافع المتحققة منها" (الفضل، نور، و الدوغجي، 2002).

ويمثل الجدول الآتي نموذجاً عن التقارير الوصفية: (حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، 2011)

الجدول رقم (1-2): التقارير الوصفية

الأصول	الخصوم
1- فرص العمل	
أدى توسع المشروع إلى توفير 500 فرصة عمل جديدة	مازالت المرأة لا تشغل مراكز قيادية
2- الرقابة البيئية	
قام المشروع بتشجير منطقة المشروع	مازال الهواء يعاني من الغازات المتخلفة عن الإنتاج
3- التفاعل مع المجتمع	
تمثل مساهمة المشروع برعاية العاملين 2% من النفقات	مازال السكن العمالي عاجزاً عن تلبية مطالب العاملين
4- حماية المستهلك	
أخضع المشروع كامل منتجاته إلى الرقابة على المواصفات المحددة من هيئة المواصفات والمقاييس	مازال المشروع يعاني من تطوير منتجته بما يناسب احتياجات المجتمع

وتعتمد شركة SCOVILL الأمريكية أساساً على التقارير الوصفية، وقد أعدت تقريراً يسمى بـ "تقرير النشاط الاجتماعي"، والذي يتضمن الأنشطة الاجتماعية التي تغطي المجالات الرئيسية وهي: فرص العمالة، الرقابة البيئية، التفاعل مع المجتمع، وحماية المستهلك، أحد النماذج التطبيقية الرائدة لمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وذلك في عام 1972.

والجدول التالي يوضحها: (عبد اللاوي، 2015)

الجدول رقم(1-3): نموذج scovill تقرير النشاط الاجتماعي

الموجودات	المطلوبات
<p>-فرص التوظيف:</p> <p>لقد أدى توسع الشركة في نشاطها التشغيلي إلى خلق 10000</p> <p>الخطط الأساسية للتطوير</p> <p>-برنامج توفير فرص التوظيف للأقليات حيث ساعدت هذه البرامج على رفع نسبة الأقليات من 6% سنة 1962 إلى حوالي 19% سنة 1972</p> <p>- برنامج تشغيل العجزة</p>	<p>-فرص التوظيف:</p> <p>ترقية العاملين من الأقليات إلى مراكز أعلى لا تزال دون المستوى المطلوب.</p> <p>-تقدم العجزة من كسب المهارات والخبرات لا تزال في الحدود الدنيا</p>
<p>-حماية البيئة ومكافحة التلوث:</p> <p>-تم وضع جهاز لقياس درجة تلوث الجو بالدخان والرياح المتطاير من فتحات المصانع.</p> <p>قامت الشركة بتخصيص % 1.3 من صافي الربح قبل الضرائب لتنظيف مجرى النهر في المدينة</p>	<p>-حماية البيئة ومكافحة التلوث:</p> <p>لا تزال الشركة ترمي بنفاياتها من العمليات الإنتاجية في الأراضي الزراعية المجاورة</p>
<p>-التفاعل مع المجتمع:</p> <p>كانت تبرعات الشركة للمؤسسات الخيرية في حدود %1,2 من صافي الربح قبل الضرائب خلال الخمس سنوات الماضية</p>	<p>-التفاعل مع المجتمع:</p> <p>البرامج الخاصة بقيام الشركة في بناء مساكن لمحدودي الدخل غير فعالة بدرجة كافية قياساً بالوقت المستنفد بالبناء والمبالغ المنفقة عليها</p>
<p>-حماية المستهلك:</p> <p>-أدت برامج الرقابة على الجودة إلى كفاءة أداء المنتج</p>	<p>-حماية المستهلك:</p> <p>-من المتوقع صدور قانون يفرض مستويات جودة وأداء المنتج أعلى من المستويات الموجودة حالياً</p>

◀ نماذج الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية :

وهي التقارير التي تفصح عن التكاليف الاجتماعية دون المنافع الاجتماعية نظراً لصعوبة قياسها، "ومن سمات هذه التقارير هو افصاحها عن حجم الأعباء التي تحملتها المنشأة لقاء تنفيذها للأنشطة الاجتماعية، فضلاً عن سهولة إجراء مقارنات بينها وبين منشآت أخرى" (طرشي و يخلف، 2017، صفحة 112). ونذكر منها ما يلي:

1- قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية:

تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت الشركة بإنفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة والتبرعات الخيرية والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين (حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، 2011، صفحة 51)، حيث يظهر في الأخير إجمالي التكاليف التي قدمتها الشركة للأنشطة الاجتماعية كنسبة من إجمالي المبيعات لمعرفة مدى مساهمتها في الأنشطة الاجتماعية. ويكون شكلها كالتالي:

الجدول رقم (1-4): قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لشركة

البيان		
حماية البيئة	XX	
مرشحات كهربائية	XX	
إجمالي التدفق النقدي البيئي		XXX
فوائد أخرى		
تبرعات خيرية	XX	
نشاطات إجتماعية ثقافية عامة	XX	
إجمالي الفوائد الأخرى		XXX
إجمالي التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الاجتماعية		XXX

المصدر: (القاضي، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، 1999، صفحة 220)

1. قائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي (نموذج LINOWES):

قدم Linowes نموذج يقيس فيه ويفصح عن التكاليف المترتبة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المنشأة دون أن يكون للمنافع التي تحققها تلك الأنشطة أي أثر فيها" (عبد اللاوي، 2015، صفحة 22)، وذلك بالنسبة لمجال الموارد البشرية ومجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج أو الخدمة.

وقد ميز Linowes بين نوعين من التكاليف الاجتماعية، النوع الأول يتمثل في التكاليف التي تتفقها الوحدة الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف اجتماعية ومن وجهة نظره تمثل هذه التكاليف تحسينات (مزايا اجتماعية)، أما النوع الثاني فهي التكاليف التي تتفقها الوحدة الاقتصادية أو كان يجب عليها

إنفاقها في جانب معين من المجموعات الثلاث السابق ذكرها وتمثل (الأضرار الاجتماعية) (منقر، منقر، و مدلل، 2017/2016، صفحة 50).

والشكل التالي يمثل هذا النموذج: (عبد اللاوي، 2015)

الجدول رقم(1-5): نموذج Linowes قائمة النشاط الاجتماعي - الاقتصادي

البيان	الجزئي	الكلي	الإجمالي
1. الأنشطة الخاصة بالأفراد			
أ. تحسينات			
برامج تدريب للعمال المعوقين	XX		
تبرعات للمؤسسات التعليمية	XX		
تكاليف زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج تشغيل النساء	XX		
تكلفة الحضانة	XX		
إجمالي التحسينات		XXX	
ب. يطرح الأضرار			
تأجيل إضافة أجهزة أمان في الآلات	XX		
إجمالي الأضرار		(XX)	
ج. صافي التحسينات أو العجز في الأنشطة الخاصة بالأفراد			XXX
2. الأنشطة الخاصة بالبيئة			
أ. تحسينات			
تكلفة استصلاح أرض خاصة بالمشروع	XX		
تكلفة استبعاد المواد السامة	XX		
تكلفة إضافة أجهزة الرقابة على التلوث	XX		
إجمالي التحسينات		XXX	
ب. يطرح الأضرار			
التكلفة التي كان يجب تحملها للتشجير	XX		
التكاليف المقدرة لتطهير البحيرة من التلوث	XX		
إجمالي الأضرار		XXX	
ج. صافي التحسين أو العجز في أنشطة البيئة			XXX

3. الأنشطة الخاصة بالمنتج			
أ. تحسينات			
		XX	تكلفة تعديلات على المنتج رفعت درجة أمانته
	XX		إجمالي التحسينات
ب. يطرح الأضرار			
		XX	جهاز أمان موصى به
	(XX)		إجمالي الأضرار
XXX			ج. صافي التحسين أو العجز الخاص بالمنتج
XXXX			إجمالي التحسين أو العجز الاجتماعي الإقتصادي العام

◀ نماذج الإفصاح عن تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية :

وهي النماذج التي تضم التكاليف والمنافع معا، والتي تكون في قوائم منفصلة عن القوائم المالية التقليدية.

1. قائمة التأثير الاجتماعي (نموذج ESTES):

يعتبر النموذج الذي اقترحه Estes تطويرا للنموذج الذي اقترحه Linowes، إلا أنه يختلف عنه من ناحية المنافع الاجتماعية، فقد أوضح Estes في نموذجه (تقرير التأثير الاجتماعي) أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها المنشأة من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية" (أبو سمرة، 2009، صفحة 51).

وطبقا لهذا النموذج فإن التكاليف الاجتماعية تتمثل في كل التضحيات التي يقدمها المجتمع للمشروع ويقوم المشروع بسداد مقابلها أو لا يقوم بسداد أي تعويض عنها، أما المنافع فهي كل ما قام المشروع بتوفيرها للمجتمع سواء حصل على مقابل عليها أم لم يحصل (حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، 2011، صفحة 55).

وفيما يلي نموذج هذه القائمة (عبد اللاوي، 2015)

الجدول رقم (1-6): نموذج Estes قائمة التأثير الاجتماعي

البيان	الجزئي	الكلي	الإجمالي
المنافع الاجتماعية			
السلع والخدمات التي تم توفيرها		XXX	

			مدفوعات للعناصر الاجتماعية:
		XX	رواتب وأجور
		XX	مدفوعات لموردي السلع والخدمات
		XX	ضرائب مسددة
		XX	تبرعات خيرية
		XX	توزيعات أرباح
		XX	قروض للغير ومدفوعات أخرى
		XX	مزايا عينية للعاملين
		XX	خدمات اجتماعية
		XX	تحسينات للبيئة
		XX	منافع أخرى
	XXX		إجمالي مدفوعات للعناصر الاجتماعية
XXXX			إجمالي المنافع الاجتماعية
			التكاليف الاجتماعية
	XX		سلع ومواد أولية تم الحصول عليها
	XX		مباني ومعدات مشتراة
	XX		عمل وخدمات مستخدمة
	XX		إصابات أمراض عمل
	XX		خدمات عامة
			أضرار للبيئة:
		XX	تلوث الهواء
		XX	تلوث الماء
		XX	مخلفات
		XX	ضوضاء
(XXXX)			إجمالي التكاليف الاجتماعية
XXX			الفائض أو العجز الاجتماعي العام
XXX			الفائض أو العجز الاجتماعي في 01/01
XXXX			الفائض (العجز) الاجتماعي للمجتمع في 12/31

			<p>ملاحظات عن:</p> <p>- التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمدخلات (مثل التلوث في الهواء الذي يسببه العاملون عند قيادتهم لسياراتهم لمكان العمل).</p> <p>- التأثيرات غير المباشرة الهامة المرتبطة بالمخرجات (مثل تلوث الهواء المنبعث من السيارات التي باعتها الشركة للغير).</p>
--	--	--	--

يعتبر هذا النموذج:

شامل ويأخذ بالمفهوم الواسع عند تعرضه لعناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية، ويؤخذ عليه مآخذ عديدة من أهمها صعوبة تطبيقه عمليا وصعوبة قياس بعض عناصره، فمثلا كيف تقاس الضوضاء قياسا ماليا باعتبارها تكلفة اجتماعية وكيف يتم قياس المنافع الخارجية للمشروع في شكل نقدي ويعاب عليه أيضا تجاهله للتكاليف المرتبطة بحماية المستهلك ولعل أبرز ما يميز هذا النموذج أنه نظرة متفائلة للمستقبل (منقر، منقر، و مدلل، 2017/2016، صفحة 55).

2. قائمة الدخل الاجتماعي (نموذج SEIDLER):

"لقد قدم Seidler نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي، أما النموذج الأول فيخص المنشآت التي لا تهدف إلى الربح، بينما يتعلق النموذج الثاني بالمنشآت الهادفة للربح، وقد أطلق عليهما (تقرير الدخل الاجتماعي)" (أبو سمرة، 2009، صفحة 51).

◀ النموذج الأول: الوحدات الاقتصادية غير الهادفة للربح

أعد seidler نموذجا لأحد الجامعات الأمريكية يعرض كلا من التكاليف والمنافع الاجتماعية (منقر، منقر، و مدلل، 2017/2016، صفحة 56)، حيث يتبين للوهلة الأولى أن التكاليف التي تتحملها الجامعة هي نفسها المنافع المحققة لدى المجتمع، إلا أن seidler استخدم القيمة الحالية لصافي الدخل الإضافي المتحقق للمجتمع.

فقد رأى Seidler أن المنافع الاجتماعية للتعليم تتمثل في زيادة معرفة الفرد عند تخرجه من الجامعة، عما كان عليه عند التحاقه بها، وحيث إنه في معظم الحالات يزيد دخل خريجي الجامعة عن دخل غير الخريجين، فإن المنفعة الاجتماعية المتحققة للمجتمع من نشاط الجامعة، يمكن أن تقاس بالقيمة الحالية لهذه الدخول الإضافية (أبو سمرة، 2009، صفحة 51).

والشكل الموالي يمثل هذا النموذج: (أبو سمرة، 2009، صفحة 156)

الجدول رقم (1-7): نموذج Seidler قائمة الدخل الاجتماعي

مقارنة عناصر التكاليف والإيرادات لإحدى الجامعات الأمريكية باستخدام مفهوم المحاسبة المالية والمحاسبة الاجتماعية

كلي	جزئي	تقرير الدخل الاجتماعي	كلي	جزئي	تقرير الدخل المالي
		المنافع الاجتماعية:			الإيرادات:
	XX	منافع التعليم على المجتمع		XX	الرسوم التي يسدها الطلاب
	XX	منافع البحوث على المجتمع		XX	منح أبحاث
XXX		مجموع المنافع الاجتماعية		XX	إعانة الدولة
			XXX		مجموع الإيرادات
		التكاليف الاجتماعية:			التكاليف:
	XX	الرسوم التي يسدها الطلاب للجامعة		XX	تكاليف التعليم
	XX	تكاليف البحوث		XX	تكاليف البحوث
	XX	بحوث الدولة		XX	مساعدات طلابية
	XX	عناصر أخرى		XX	تكاليف إضافية
(XXX)		مجموع التكاليف الاجتماعية	(XXX)		مجموع التكاليف
XXX		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي	XXX		صافي الربح أو الخسارة

ويرى الباحث أن التكاليف الخاصة من وجهة نظر الجامعة منافع اجتماعية لبعض أو كل فئات المجتمع، بمعنى آخر إن المنافع الاجتماعية تتضمن التكاليف التي تتحملها الشركة أو الجهة المعنية.

النموذج الثاني: الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح

"يهتم هذا النموذج بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح حيث يتم حساب الدخل الاجتماعي عن طريق صافي الربح الاقتصادي مضافا إليه التأثيرات المرغوب بها اجتماعيا ولم يحصل على مقابل نقدي لها" (منقر، منقر، و مدلل، 2017/2016)، مثل: برامج التدريب وبرامج رعاية صحية للعاملين .. وغيرها، "مطروحا منه التأثيرات الغير مرغوب بها اجتماعيا ولم يسدد مقابلها نقد" (منقر، منقر، و مدلل، 2017/2016، صفحة 57)، "مثل: تلوث البيئة على الأنشطة الاقتصادية للمنشأة، والمشاكل الصحية التي تسببها منتجاتها والوضوء" (أبو سمرة، 2009، صفحة 52).

والشكل التالي يمثل هذا النموذج: (أبو سمرة، 2009)

الجدول رقم(1-8): قائمة الدخل الاجتماعي للمنشآت الهادفة للربح

XX	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي
XX	+ مخرجات مرغوبة اجتماعياً ولا يمكن بيعها
(XX)	- آثار غير مرغوبة اجتماعياً ولم يسدد مقابل لها
XXX	= صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

◀ نماذج تقارير الإفصاح الاجتماعي ضمن التقارير المالية (طريقة الدمج):

1. قائمة حساب الأرباح والخسائر (المالي-الاجتماعي) نموذج عبد المجيد:

"يؤكد النموذج الذي تبناه عبد المجيد للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية على ضرورة إعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن الأداء الكلي للمنشأة، وذلك عن طريق الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في تقرير واحد" (أبو سمرة، 2009)

"ولقد أوضح عبد المجيد في نموذجه أن مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية تتمثل في أربع مجالات رئيسية هي: مجال العاملين، مجال التفاعل مع البيئة، مجال حماية المستهلك، مجال الرقابة على التلوث" (عبد اللاوي، 2015)

ويرى كذلك "أن الإفصاح عن تلك المجالات الأربع يقتصر على التكاليف الاجتماعية دون المنافع المحققة منها مبرراً ذلك إلى صعوبة قياس تلك المنافع الاجتماعية" (المساعد، 2013)

والجدول التالي يوضح النموذج: (عبد اللاوي، 2015)

الجدول رقم(1-9): حساب الأرباح والخسائر نموذج عبد المجيد

كلي	جزئي	الإيرادات الخاصة بالنشاط الاقتصادي	كلي	جزئي	التكاليف الخاصة بالنشاط الاقتصادي
XX		مجمّل الربح	XX		مصاريف إدارية
	XX	إيرادات أوراق مالية	XX		فوائد السندات والقروض
	XX	شركات تابعة	XX		إهتلاكات
XX		أوراق مالية أخرى	XX		خسائر أو مصاريف عرضية
XXX		إيرادات متنوعة	XX		مخصصات (بيان أو كشف مرفق)
XX		صافي الربح	XX		صافي الربح

XX		إيرادات تخص مدة سابقة	XX		مخصصات إضافية (اهتلاكات إضافية)
XX		محول من مخصصات أو احتياطات	XX		مخصص ضرائب
XX		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية	XX		صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية
					تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي
					أنشطة خاصة بالعاملين
					اهتلاكات خاصة بالعاملين
					اهتلاكات الموجودات
			XX		تكاليف أخرى
			XX		أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة
			XX		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
			XX		تكاليف أخرى
			XX		تكاليف علاج أضرار بيئية للسنة الحالية
			XX		غرامات مخالفة قوانين بالبيئة للمجتمع
			XX		مخصص التزامات اجتماعية
			XX		صافي الربح بعد خصم التكاليف الاجتماعية
		صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية	XX		تكاليف علاج أضرار بيئية للسنوات السابقة
			XX		صافي الربح القابل للتوزيع

يعتبر النموذج من الناحية العملية سهل الإعداد ومن الممكن تطبيقه، وحاول النموذج الربط بين كل شركات المساهمة الكويتية وظروف عملها بغض النظر عن طبيعة نشاطها (المساعد، 2013)

2. كشف العمليات الجارية الاقتصادية - الاجتماعية نموذج الفضل:

"لا يختلف النموذج الذي اقترحه الفضل لمنشآت الأعمال العراقية من حيث جوهر فكرته عن النماذج السابقة ولا سيما نموذج عبد المجيد إذ اقترح الفضل دمج الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في تقرير واحد اصطلح عليه بـ

(كشف العمليات الجارية الاقتصادية - الاجتماعية) (أبو سمرة، 2009)، "وقسم فيه الأنشطة الاجتماعية إلى أربع مجالات هي (مجال الموارد البشرية / مجال التفاعل مع البيئة / مجال حماية المستهلك / مجال الرقابة على التلوث)" (المساعد، 2013).

ويمكن اظهار هذا النموذج في الشكل التالي:

الجدول رقم(1-10): كشف العمليات الجارية الاقتصادية -اجتماعية نموذج الفضل

البيان	التحليلي	الجزئي	الكلي
إيراد المبيعات:			
- كلفة إنتاج البضاعة المباعة:			
كلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج :			
كلفة مخزون مواد أولية أول المدة			
+ كلفة مشتريات المواد الأولية			
كلفة المواد الأولية المتاحة للاستخدام			
-كلفة المخون [مخزون] مواد أولية آخر المدة			
كلفة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج			
+أجور عمال الإنتاج			
الكلفة الأولية:			
+مصاريف صناعية غير مباشرة			
إهلاك [اهتلاك] الموجودات الثابتة للمصنع			
مصاريف صناعية متنوعة			
مجموع المصاريف الصناعية غير المباشرة			
كلفة الفترة:			
+كلفة مخزون إنتاج تحت التشغيل أول المدة			
-كلفة مخزون إنتاج تحت التشغيل آخر المدة			
كلفة الصنع			
+ كلفة مخزون إنتاج تام أول المدة			
كلفة الإنتاج التام المعروض للبيع			

			- كلفة مخزون إنتاج تام آخر المدة
			كلفة إنتاج البضاعة المباعة
			مجمل الربح:
			- المصاريف التسويقية والإدارية التشغيلية:
			المصاريف التسويقية:
			إعلان وترويج
			مصاريف بيع
			اهتلاكات
			مجموع المصاريف التسويقية:
			المصاريف الإدارية:
			رواتب موظفين
			قرطاسيه
			اهتلاكات
			متنوعة
			مجموع المصاريف الإدارية:
			مجموع المصاريف التسويقية والإدارية:
			صافي ربح العمليات
			+ الإيرادات الأخرى:
			أرباح استثمارات مالية
			فوائد دائنة
			صافي الربح من الأنشطة الاقتصادية
			- تكاليف الأنشطة الاجتماعية:
			تكاليف الأنشطة الخاصة بالعاملين
			كلفة المزايا الممنوحة للعاملين:
			كلفة الضمانات الاجتماعية
			كلفة الملابس
			كلفة الطعام
			كلفة النقل

			مجموع المزايا
			+ كلفة منع الضرر عن العاملين
			إهلاك موجودات الأمن الصناعي
			مجموع كلفة منع الضرر عن العاملين
			مجموع تكاليف الأنشطة الاجتماعية تجاه العاملين
			تكاليف الأنشطة الخاصة بالمجتمع:
			كلفة المزايا الممنوحة للمجتمع:
			مساهمة الشركة في الاحتفالات الوطنية والدينية
			مساهمة الشركة في حملات مكافحة الأوبئة
			مجموع تكاليف المزايا
			+ كلفة الأضرار:
			كلفة الضرر الذي يلحق المجتمع من تشغيل
			المعدات الإنتاجية
			مجموع كلفة الضرر
			مجموع تكاليف الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالمجتمع
			تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك:
			تكاليف المزايا الممنوحة للمستهلك:
			كلفة الضمانات
			كلفة زيادة ثقة المستهلك بالمنتج
			مجموع تكاليف المزايا
			تكاليف الأضرار
			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بحماية المستهلك
			تكاليف الأنشطة الخاصة بالبيئة:
			المزايا الممنوحة للبيئة
			الأضرار التي لحقت بالبيئة
			مجموع تكاليف الأنشطة الخاصة بالبيئة
			صافي فائض أو عجز النشاط الاقتصادي الاجتماعي

"يرى الباحث ان النموذج اهتم بالأداء الكلي لمنشآت الأعمال سواء الاقتصادي منها أو الاجتماعي عبر مرحلتين للتعبير في نفس القائمة، المرحلة الأولى تهتم بالنشاط الاقتصادي والمرحلة الثانية تهتم بالنشاط الاجتماعي، ويعاب على هذا النموذج الغموض فيما يتعلق بقياس المنافع الاجتماعية" (المساعد، 2013).

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالجانب النظري للموضوع حيث تم التطرق إلى أهم ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية من خلال التعرف عليها ومحاسبتها وأبعادها، كما ذكرنا القوائم المالية وشروط إعدادها ومستخدموها وغيرها من المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية، وتعرفنا آخرًا على الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من خلال التطرق إلى قياس تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وكذا أساليب ونماذج الإفصاح عنها.

وقد استخلصنا العديد من النتائج من خلال هذا الفصل، أهمها:

- ❖ رغم تعدد المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، إلا أنها تتفق على أن المسؤولية الاجتماعية إلتزام من المؤسسات الإقتصادية بالسلوك الأخلاقي وتحمل مسؤولياتها تجاه محيطها الداخلي والخارجي، المساهمة في التنمية الاقتصادية إضافة إلى تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم والمجتمع ككل.
- ❖ المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تعتبر من أحدث فروع المحاسبة، وقد جاءت كنتيجة لظهور المسؤولية الاجتماعية فجاءت -المحاسبة الاجتماعية- بمفاهيم جديدة خاصة بها بغرض حساب آثارها وانعكاساتها على أداء المؤسسة.
- ❖ هناك اتجاهين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعوان لطريقتين مختلفتين من الإفصاح عنها، إحداهما طريقة فصل المعلومات الاجتماعية عن المعلومات الإقتصادية، والأخرى تدعو إلى دمجها مع القوائم المالية التقليدية، إلا أنهما يتفقان حول إمكانية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بطريقة وصفية أو نقدية.

الفصل الثاني:

أثر استخدام محاسبة المسؤولية
الإجتماعية على إفصاح القوائم
المالية

تمهيد:

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في البحث، و التأكد من صحة أو نفي الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة، وكذلك بغية تدعيم الفصول النظرية بالواقع الميداني، تم إعداد استمارة استبيان وتوجيهها لمجموعة من أساتذة أكاديميين ومهنيين محاسبين بصفة رئيسية، و قد تم اختيار هذا النوع من الدراسة الاستبائية وعدم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات نظرا لطبيعة الإشكالية المطروحة، وذلك من خلال المقابلة المباشرة وتوزيع استبيان إلكتروني، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر شمولية من النتائج التي يمكن الوصول إليها في حالة إجراء دراسة تطبيقية في إحدى المؤسسات.

كما تم إجراء مقابلات مع فئة الخبراء المحاسبين وبعض مدققي الحسابات، بصفتهم على دراية بواقع العلاقة الحالية بين المنظمة والمجتمع، وقد شمل البحث عينة مهمة من الأكاديميين سواء من خلال توزيع نسخة الكترونية عبر الانترنت أو بالمقابلة المباشرة مع عينة الدراسة لتقديم رأي حول ما يدور عليه موضوع الاستبيان، و هذا كله من أجل تحقيق اختبار صحة أو نفي فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: مراحل إعداد استمارة الدراسة الاستبائية

تتطلب الدراسة الميدانية الاعتماد على جملة من الأدوات لضمان أفضل معالجة للموضوع، و على هذا الأساس فقد اعتمدنا على الاستبيان و ذلك باعتباره أداة واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما له من مزايا في مجال قياس و تطابق و جهات النظر مع أفراد العينة الموجه إليها الاستبيان، و هذا من خلال تحليل نتائجه و تكوين رأي عن التساؤلات المطروحة تمهيدا لاستخلاص النتائج النهائية.

المطلب الأول: تحضير استمارة الاستبيان

ربما يظن الكثير أن الاستبيان عملية بسيطة، تقتصر على توزيع قائمة أسئلة نموذجية حول موضوع الدراسة، بالعكس وقفنا على مجموعة من الصعوبات في صياغة الأسئلة لتكون في متناول جميع عينة الدراسة.

تعتبر الاستمارة من أهم أدوات البحث فقد صممت استمارة استبيان لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بالبحث الميداني، حيث تم إعداده وتحيينه بعد الإطلاع على الأدبيات وبعض الدراسات السابقة ذات العلاقة التي تناولت المتغيرات التي شملها البحث، وحتى تكون الاستمارة في شكلها العلمي من حيث البساطة والشكل والمضمون، فقد مر تصميمنا لهذه الاستمارة على ثلاثة مراحل:

مرحلة التصميم، مرحلة إعادة التصميم، مرحلة التصميم النهائي.

1-1- مرحلة التصميم: خلال هذه المرحلة قمنا بإعداد استمارة، و ذلك اعتمادا على محتوى و إشكالية بحثنا، وانطلاقا من عدة مراجع (كتب، مقالات، أطروحات، دكتوراه...الخ)، ولقد أخذ في الحسبان عند إعداد الأسئلة المبادئ التالية:

1-1- صياغة أسئلة الاستبيان بطريقة بسيطة و واضحة، بحيث حاولنا فيها الابتعاد عن التعقيد حتى تكون قابلة للفهم من قبل الأفراد المستجوبين.

1-2- صياغة عبارات الأسئلة باللغة العربية الفصحى.

1-3- ربط الأسئلة بالفرضيات وبالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدرجها و تسلسلها.

1-4- احتواء الاستمارة على أسئلة مغلقة (موافق، محايد، غير موافق)، وهذا بغية تسهيل معالجة الإجابات و تحليلها.

و بعد الانتهاء من صياغة معظم الأسئلة كان لابد علينا من تقديمها إلى الأساتذة المتخصصين في هذا الجانب من أجل الإطلاع عليها و إعطاء توصيات و ملاحظات للتأكد من سلامة صياغة الأسئلة و قدرتها على تغطية جميع جوانب البحث، وكذا لتفادي الأخطاء التقنية والمنهجية التي قد تقع فيها والتي قد تحول دون الحصول على كل المعلومات الضرورية.

2- مرحلة إعادة التصميم: في هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان إعداد الأسئلة بصفة بسيطة وواضحة، حتى تكون قابلة للفهم من قبل القارئ، أي أفراد العينة المستجوبين، الذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع من خلال التخصص، بعد خضوع الاستبيان لعملية تحكيم من قبل مجموعة من الأساتذة في -كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة بسكرة- وذلك للتأكد من صحة وسلامة بنية الاستمارة، ومن خلال الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات والتوصيات التي دونها قمنا بتعديل وتصحيح الأسئلة للحصول على استبيان يسمح لنا بالإجابة عن فرضيات البحث والخروج واستخلاص مجموعة من النتائج.

3- مرحلة التصميم النهائي للاستبيان: وهي المرحلة الأخيرة الخاصة باستمارة البحث، حيث أخذنا بعين الاعتبار جميع الملاحظات و التعديلات المتوصل إليها من خلال المرحلة السابقة، وبعدها قمنا بالتصميم النهائي للاستبيان، ليتم بعد ذلك الاتصال بهم من خلال التسليم المباشر أو من خلال البريد الإلكتروني لمختلف أفراد العينة في ولاية بسكرة وولاية باتنة وبعض الولايات الأخرى من مهنيين وأكاديميين في المحاسبة، ومن خلال بعض المواقع في مجال المحاسبة.

و قد تضمن استبيان الدراسة قسمين:

« **القسم الأول:** تضمن أسئلة عامة عن المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، وكذلك الوظيفة والخبرة المهنية.

« **القسم الثاني:** تضمن أربعة محاور، وذلك من خلال مجموعة من الأسئلة التي تناولت الجوانب المختلفة لتحسين الإفصاح المحاسبي من خلال الاهتمام بجانب المسؤولية الاجتماعية.

و قد تم تصميم عشر فقرات لأسئلة المحور الأول تحت عنوان **مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية، وأربع فقرات لأسئلة المحور الثاني بعنوان: التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية، أما أسئلة المحور الثالث المعنون ب: قياس تكاليف المسؤولية**

الاجتماعية، فيتكون من سبع فقرات، وأخيرا عشر فقرات لأسئلة المحور الرابع بعنوان: أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الثاني: هيكل استمارة الاستبيان

بعد تصميم استبيان الدراسة من خلال الأدبيات السابقة المتشابهة و استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التدقيق و المحاسبة، سواء أكاديميين أو محافظي حسابات و بما يغطي فرضيات و أهداف الدراسة، جاء كما هو مبين في الملحق رقم (01) حيث يتكون هذا الاستبيان من جزئين رئيسيين وهما:

1- المعلومات الشخصية:

و يتعلق بالمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة من أكاديميين ومهنيين في المحاسبة، من خلال إجابتهم على الأسئلة الخاصة بـ (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، الوظيفة المهنية، والخبرة المهنية)، وذلك بهدف الاطمئنان عن مدى توفر المعرفة اللازمة لدى المجيبين للإمام بمحتويات الاستبيان و قدرتهم في الإجابة على أسئلته.

2- محاور الاستبيان:

وهو يتكون من 31 فقرة موزعة على أربعة محاور رئيسية وهي:

2-1- المحور الأول: مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية

ويتكون من الفقرات التالية:

- الفقرة الأولى: ان القوائم المالية الحالية تعد قاصرة حيث لا تفصح عن مدى ايفاء الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية.
- الفقرة الثانية : توافر الرغبة لدى ادارات الوحدات الاقتصادية بتبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- الفقرة الثالثة: على الوحدات الاقتصادية استخدام اسلوب دمج القوائم المالية الاقتصادية والاجتماعية.
- الفقرة الرابعة: ينبغي ان تتضمن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية.
- الفقرة الخامسة: على الاجهزة الرقابية والحكومية وضع ضوابط على الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

- الفقرة السادسة: يجب ان تقرض الهيئات المشرفة على الأسواق المالية قيودا على الوحدات الاقتصادية التي لا تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- الفقرة السابعة: يجب ان يكون هنالك معايير محاسبية مستقلة تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لبيان مدى المساهمة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية.
- الفقرة الثامنة: تفعيل الرقابة الاجتماعية كأحد وسائل الضغط لتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
- الفقرة التاسعة: على الوحدات الاقتصادية ان تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ويمكن معرفة ذلك من خلال تضمين القوائم المالية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية.
- الفقرة العاشرة: على الوحدات الاقتصادية تطوير كادرها المحاسبي حتى تستطيع تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2-2- المحور الثاني: التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية

ويتكون من الفقرات التالية:

- الفقرة الأولى: يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال الموارد البشرية العاملة.
- الفقرة الثانية: يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال التفاعل مع المجتمع المحلي.
- الفقرة الثالثة: يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية البيئة والمحافظة عليها.
- الفقرة الرابعة: يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية المستهلك للمنتج النهائي.

2-3- المحور الثالث: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

ويتكون من الفقرات التالية:

- الفقرة الأولى: تقوم المؤسسة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية.
- الفقرة الثانية: تعمل المؤسسة على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- الفقرة الثالثة: تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين.

- الفقرة الرابعة: تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة.
- الفقرة الخامسة: تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة و الحد من التلوث.
- الفقرة السادسة: تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه.
- الفقرة السابعة: تهتم المؤسسة بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.

2-4- المحور الرابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

ويتكون من الفقرات التالية:

- الفقرة الأولى: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمؤسسة بعض المزايا والفوائد.
- الفقرة الثانية: يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية والموضوعية للقوائم المالية.
- الفقرة الثالثة: يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية.
- الفقرة الرابعة: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمؤسسة.
- الفقرة الخامسة: تؤدي المؤسسة مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.
- الفقرة السادسة: تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.
- الفقرة السابعة: تفصح المؤسسة عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمه المالية.
- الفقرة الثامنة: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المؤسسة.
- الفقرة التاسعة: الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة المؤسسة.
- الفقرة العاشرة: الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يؤثر على سمعة المؤسسة.

المطلب الثالث: اختبار صدق و ثبات الاستبيان

1- اختبار صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبيان تقيس أسئلة الاستبيان لما وضعت لقياسه، وقمنا بالتأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

1-1 صدق المحكمين:

لمعرفة مدى صدق الاستبيان فقد تم عرضه في المرحلة الأولى على أساتذة متخصصين في المحاسبة و التدقيق، للتأكد من أن أسئلته تقيس ما وضعت لقياسه و كذا التأكد من استجابة عينة الدراسة لأسئلته و فهمها، وقد استجبتنا لأراء المحكمين، وقمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وعلى إثر ذلك توصلنا إلى الاستبيان في صورته النهائية كما هو في الملحق.

2-1 صدق المقياس:

• الاتساق الداخلي (Internal Validity):

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان، من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبيان والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه.

• نتائج الاتساق الداخلي (Internal Validity):

الجدول رقم (2-1): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور الأول

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل بيرسون	المحور الأول: مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية
0.003	0.472	1 ان القوائم المالية الحالية تعد قاصرة حيث لا تفصح عن مدى ايفاء الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية
0.780	0.048	2 توافر الرغبة لدى ادارات الوحدات الاقتصادية بتبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

0.000	0.590	على الوحدات الاقتصادية استخدام أسلوب دمج القوائم المالية الاقتصادية والاجتماعية	3
0.000	0.711	ينبغي ان تتضمن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية	4
0.000	0.742	على الاجهزة الرقابية والحكومية وضع ضوابط على الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	5
0.000	0.692	يجب ان تفرض الهيئات المشرفة على الأسواق المالية قيودا على الوحدات الاقتصادية التي لاتتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	6
0.003	0.473	يجب ان يكون هنالك معايير محاسبية مستقلة تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لبيان مدى المساهمة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية	7
0.002	0.500	تفعيل الرقابة الاجتماعية كأحد وسائل الضغط لتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	8
0.000	0.622	على الوحدات الاقتصادية ان تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ويمكن معرفة ذلك من خلال تضمين القوائم المالية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية	9
0.000	0.779	على الوحدات الاقتصادية تطوير كادرها المحاسبي حتى تستطيع تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	10

من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$)، والتي تبين بدورها ان المحور الأول صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (2-2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور الثاني

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل سيرمان	المحور الثاني: التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية
0.000	0.803	1 يركز مستخدمي القوائم المالية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال الموارد البشرية العاملة
0.000	0.809	2 يركز مستخدمي القوائم المالية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال التفاعل مع المجتمع المحلي
0.000	0.795	3 يركز مستخدمي القوائم المالية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية البيئة والمحافظة عليها
0.000	0.749	4 يركز مستخدمي القوائم المالية على الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية المستهلك للمنتج النهائي

من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

و الذي يبين معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$)، والتي تبين ان المحور الثاني صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (2-3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث و الدرجة الكلية للمحور الثالث

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل سبيرمان	المحور الثالث: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية
0.000	0.687	1 تقوم المؤسسة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية
0.000	0.795	2 تعمل المؤسسة على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية
0.288	0.179	3 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين
0.000	0.694	4 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة
0.001	0.532	5 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة و الحد من التلوث
0.000	0.805	6 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائها
0.000	0.783	7 تهتم المؤسسة بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية

من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

و الذي يبين معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$)، و التي تبين ان المحور الثالث صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (2-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع و الدرجة الكلية للمحور الرابع

القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل سبيرمان	المحور الرابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
0.000	0.590	1 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمؤسسة بعض المزايا والفوائد
0.000	0.750	2 يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية والموضوعية للقوائم المالية
0.002	0.500	3 يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية
0.003	0.472	4 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمؤسسة
0.000	0.769	5 تؤدي المؤسسة مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية
0.000	0.681	6 تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين
0.004	0.468	7 تفصح المؤسسة عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمه المالية
0.128	0.255	8 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المؤسسة
0.000	0.609	9 الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقى اهتمام إدارة المؤسسة
0.017	0.389	10 الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يؤثر على سمعة المؤسسة

من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

والذي يبين معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة المعنوية ($\alpha = 0.05$)، والتي تبين أن المحور الرابع صادق لما وضع لقياسه.

2- ثبات الاستبيان (Reliability):

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط، و بعبارة أخرى ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبيان و عدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، و قد تحققنا من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ و ذلك كما يلي:

• حساب معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient): استخدمنا طريقة ألفا كرونباخ

لقياس ثبات الاستبيان، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-5): يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

الرقم	المحاور	معامل ألفا كرونباخ
1	المحور الأول: مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية	0.764
2	المحور الثاني: التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية	0.798
3	المحور الثالث: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية	0.760
4	المحور الرابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.743

من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

و توضح النتائج المبينة في الجدول أعلاه رقم (2-5)، أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور، و تتراوح بين (0.631-0.815) لجميع محاور الاستبيان، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبيان تساوي (0.939) و هذا يعني أنه معامل مرتفع (جيد)، و يكون الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح في الملحق رقم (01)، وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبيان الخاص بالدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبيان وأنه صالح لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3- معايير قياس الاستبيان:

الجدول رقم (2-6): درجات مقياس ليكرت للإستبيان

الاستجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	3	2	1

من إعداد الطالب بالاعتماد على استبيان الدراسة

4- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص و السمات الشخصية.

و فيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق الخصائص و السمات الشخصية:

1- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

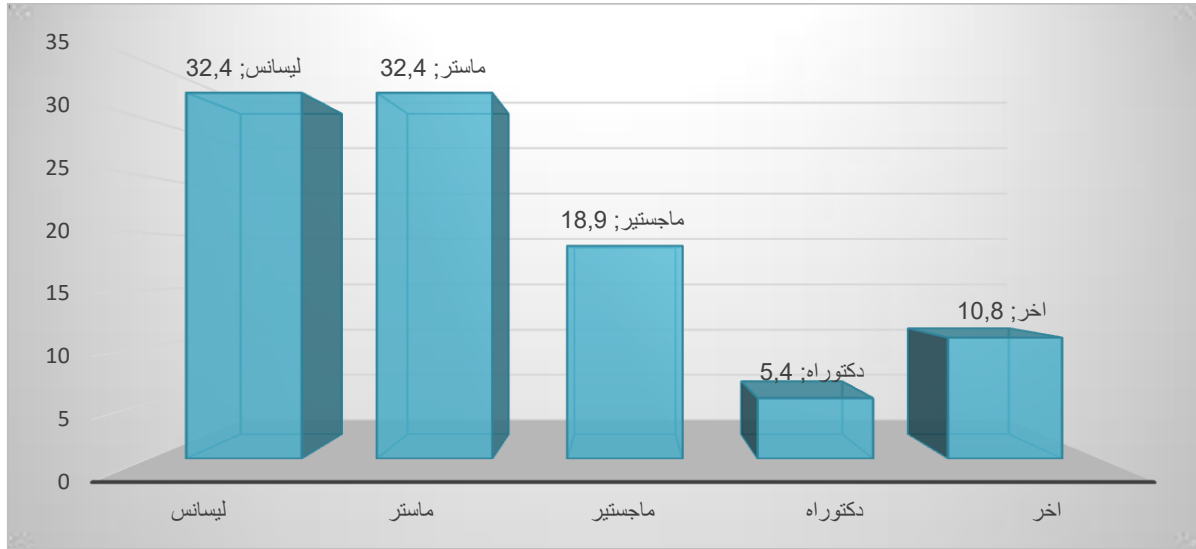
الجدول رقم (2-7):المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %	الانحراف المعياري	التباين
ليسانس	12	32.4		
ماستر	12	32.4		
ماجستير	2	18.9		
دكتوراه	7	5.5		
أخرى	4	10.8		
المجموع	37	100	1.40516	1.974

من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين من الجدول رقم (2-7) أن غالبية أفراد العينة من حملة شهادة الليسانس والماستر بنسبة (32.4%) من عينة الدراسة، أما بالنسبة لفئة الدكتوراه ما نسبته (5.4%) من عينة الدراسة، وبالنسبة لحملة شهادة الماجستير فهم يمثلون ما نسبته (18.9%)، والباقي هم من حملة شهادات أخرى بنسبة (10.3%) وتتعلق هذه النسبة بأصحاب الشهادات القديمة.

الشكل رقم(2-1): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



من اعداد الطالب

2- توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي:

الجدول رقم (2-8): التخصص الأكاديمي

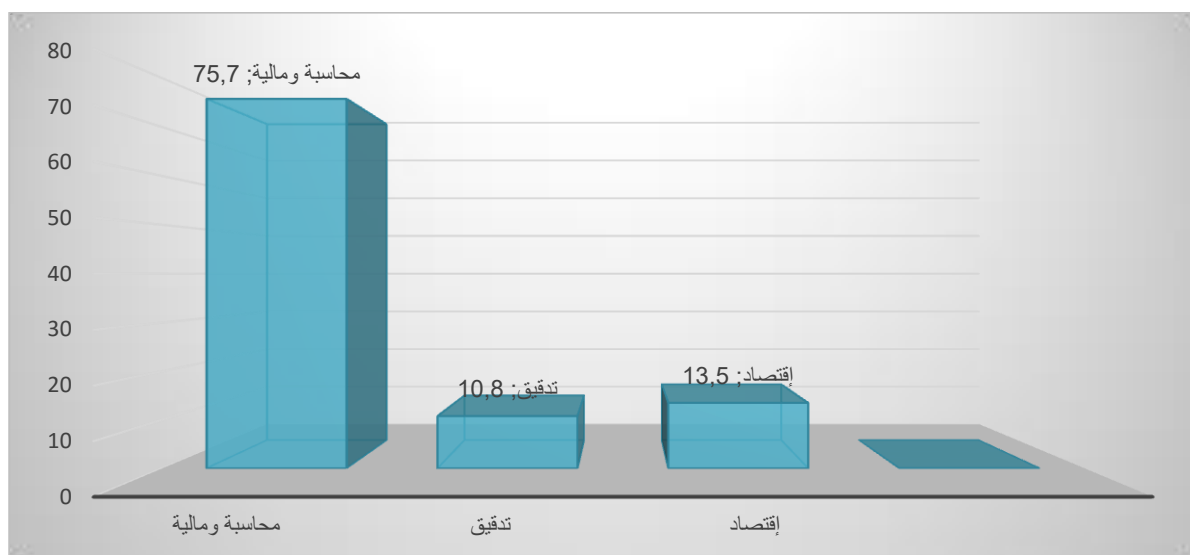
التباين	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	العدد	التخصص الأكاديمي
		75.7	28	محاسبة و مالية
		10.8	4	تدقيق
		13.5	5	اقتصاد
		-	-	أخرى

0.520	0.72078	100	37	المجموع
-------	---------	-----	----	---------

من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين من الجدول رقم (2-8) أن ما نسبته (75.7%) من عينة الدراسة هم من المتخصصين في مجال المالية والمحاسبة وهي أكبر عينة، وما نسبته (10.8%) مجال اختصاصهم تدقيق، أما تخصص الاقتصاد فيمثل ما نسبته (13.5%)، وتبين هذه النتائج أن أغلبية أفراد العينة يتوفر فيهم الإلمام بجميع جوانب أسئلة الاستبيان كونها تتعلق بمجال تخصصهم و بذلك يمكن القول انه تتوفر لديهم القدرة للإجابة على أسئلة الاستبيان من الناحية المعرفية.

الشكل رقم(2-2): توزيع أفراد العينة حسب التخصص الأكاديمي



من اعداد الطالب

3- توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية:

الجدول رقم (2-9): الوظيفة المهنية

التباين	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	العدد	الوظيفة المهنية
		27	10	أستاذ جامعي
		73	27	مهني في المحاسبة

0.203	0.45023	100	37	المجموع
-------	---------	-----	----	---------

من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتضح من الجدول رقم (2-9) أن أغلبية أفراد العينة أي ما يمثل نسبة (73%) يتمثلون في فئة المهنيين و ذلك لأنهم أكثر اطلاعا على الموضوع من الجانب العملي أي على أرض الواقع، أما فئة الأكاديميين فتتمثل نسبتهم في (27%) وهم الأكثر الماما بالجانب المحاسبي.

الشكل رقم (2-3): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة المهنية



من اعداد الطالب

4- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

الجدول رقم (2-10): سنوات الخبرة المهنية المكتسبة

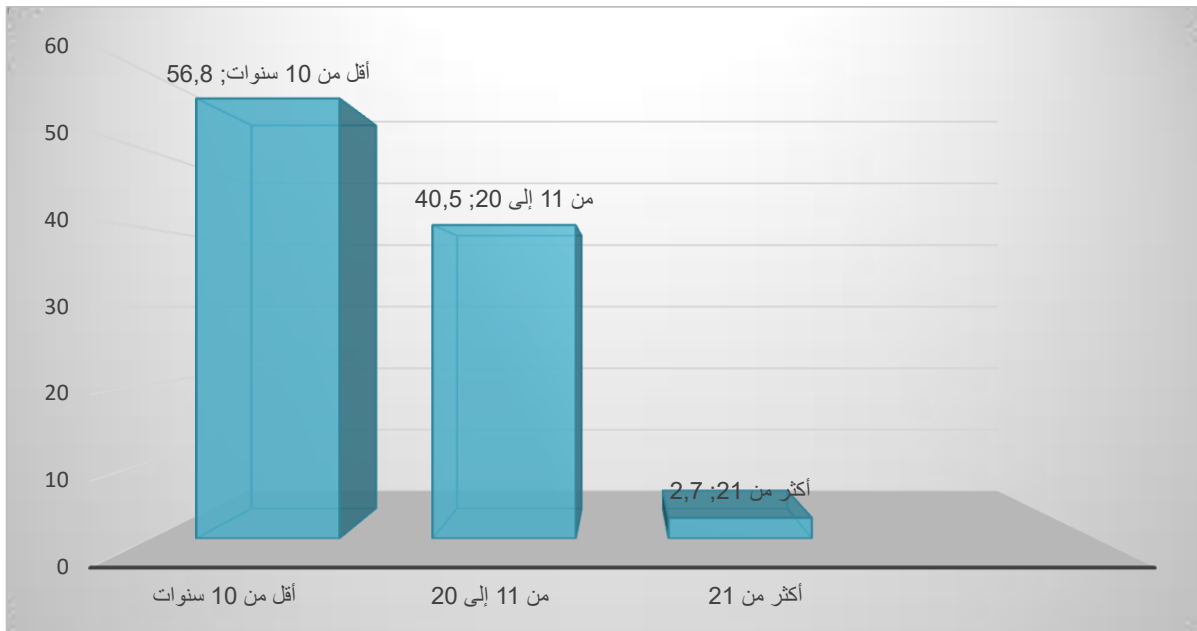
التباين	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	العدد	الخبرة المهنية
		56.8	21	أقل من 10 سنوات
		40.5	15	من 11 سنة الى 20 سنة
		2.7	1	أكثر من 21 سنة

0.311	0.55750	100	37	المجموع
-------	---------	-----	----	---------

من إعداد الطالب استنادا إلى مخرجات برنامج SPSS V.20

يتبين لنا من الجدول رقم (2-10) أن ما نسبته (56.8%) من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية أقل من 10 سنوات، وأن ما نسبته (40.5%) تتراوح خبرتهم ما بين 11 الى 20 سنة، وما نسبته (2.7%) من أفراد العينة لهم خبرة مهنية أكثر من 21 سنة، وهذه النتائج توضح أن أغلبية أفراد العينة تتمتع بخبرة مهنية لا بأس بها تمكنهم من الإلمام بالكثير من المشاكل والقضايا التي تتعلق بالتدقيق والمحاسبة من خلال ممارستهم لمهامهم.

الشكل رقم (2-4): توزيع أفراد العينة حسب سنوات خبرتهم المهنية



من اعداد الطالب

المبحث الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

بعد التطرق إلى المراحل التي مر بها إعداد استمارة الدراسة و التأكد من طبيعة توزيع البيانات، و التأكد كذلك من الأساليب و الاختبارات التي سوف يتم اعتمادها، سنتناول في هذا الجزء تحديد المنهجية التي مر بها نشر و إدارة استبيان الدراسة، و كذا مصادر جمع البيانات و تحديد مجتمع الدراسة و الحدود الزمنية و المكانية و الموضوعية لهذه الدراسة.

المطلب الأول: نشر وإدارة استمارة الاستبيان

اعتمدنا في الوصول لأفراد عينة الدراسة على عدة قنوات، وأهمها الاستعانة بالمعارف الشخصية و كذلك بالزملاء الممارسين لمهنة المحاسبة و التدقيق بولاية بسكرة وباتنة وخارجها، الأمر الذي مكنا في غالبية الأحيان من الاتصال المباشر بأفراد العينة و الحصول على الإجابة من خلال المقابلة الشخصية مع الفرد المستجوب، و في بعض الحالات تم الاتصال بالأفراد عدة مرات لاستلام الإجابة كما أن البعض فضل تسليمها بطريقة إلكترونية، كما أن الكثير من المهنيين امتنعوا عن ملئ الاستمارة و لم يهتموا بالموضوع بحجة عدم وجود الوقت، أضف إلى ذلك صعوبة الالتقاء بمدققي الحسابات الخارجيين سواء كانوا محافظي حسابات أو خبراء محاسبين نظرا لتنقلاتهم المتعددة فالبحث شمل عدة مكاتب تدقيق من ولايات مختلفة نذكر منها: بسكرة، باتنة حيث تم التنقل إلى بعض المناطق المذكورة، غير أننا واجهنا العديد من الصعوبات من أجل توسيع عينة الدراسة، ولذلك قمنا باستخدام نسخة الكترونية للاستبيان وتم توزيعها عبر مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك ومجموعات متكونة من محاسبين وأساتذة ومهنيين.

و على هذا الأساس فقد اعتمدنا في الوصول إلى عينة الدراسة على ما يلي:

- مقابلة أفراد العينة من أساتذة ومدققي الحسابات بمكاتبهم و أثناء ممارستهم لمهامهم.
 - إيصال الاستبيان إلى أفراد العينة سواء أساتذة أو مدققي حسابات و البقاء على اتصال بهم إلى غاية استرجاع استبيان الدراسة.
 - الاستعانة بالزملاء من أصحاب المهنة و كذلك بالمعارف الشخصية في الوصول إلى أحد أفراد العينة سواء أكاديميين أو مدققي الحسابات.
- بعد الانتهاء من وضع إطار عام لاستبيان الدراسة، تم تحميله على ورق عادي (Format A4) أعد باللغة العربية تضمن ستة عشر (31) سؤالاً.

و قبل الشروع في توزيع الإستبيان، تم تحكيمه من قبل مجموعة من الأساتذة ذوي كفاءة مهنية و علمية مختلفة من محاسبة و تدقيق في جامعة بسكرة، و هذا من أجل التأكد من سلامة بناء أسئلة الإستبيان و صياغة أسئلته بشكل مبسط و مفهوم ، و خاصة من حيث ما يلي:

- دقة و وضوح الأسئلة.
- مدى استخدام مصطلحات المحاسبة و التدقيق و توظيفها.
- مدى التنسيق في وضع الأسئلة و ربطها بالفرضيات.
- طريقة طرح الأسئلة لضمان معالجتها من الناحية الإحصائية.
- إدراج بعض الأسئلة بطريقة غير مباشرة، للتأكد من مدى جدية أفراد العينة في الإجابة على أسئلة الإستمارة.

و في الأخير و بناء عن الملاحظات و التوصيات الواردة من لجنة التحكيم المكونة من الاساتذة (د.جودي محمد رمزي، د.الحاج عامر)، و نتائج الإختبار الأولي التي مكنتنا من تدارك النقائص التي وقفنا عليها، توصلنا إلى صياغة الأسئلة بشكلها النهائي كما هو مبين في قائمة الملاحق (انظر الملحق رقم(1)).

المطلب الثاني: مجتمع و عينة الدراسة

1- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في فئتين أساسيتين الأولى تتمثل في أساتذة أكاديميين في تخصص المحاسبة والتدقيق، أما الفئة الثانية فتتمثل في مدققي الحسابات من محافظي حسابات و خبراء محاسبين، كما تم الاستعانة بآراء بعض الإطارات مهنيين في إطار المحاسبة باعتبارهم معينين كذلك بنتائج المحاسبة و تقارير التدقيق.

2- عينة الدراسة:

تم استخدام استبيان الدراسة على عينة من أكاديميين في مجال المحاسبة ومن محافظي الحسابات، حيث تم اعداد نسخة الكترونية من الاستبيان، ونسخة عبر أوراق شملت مجموعة من الأساتذة من جامعة بسكرة وجامعة باتنة ومكاتب تدقيق حسابات في مختلف الولايات: بسكرة، باتنة، الجزائر العاصمة، تيزي وزو .. وعبر الإنترنت لأصحاب التخصص، في الأخير تحصلنا على 37 استمارة صالحة للاستعمال.

المطلب الثالث: الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- 1- **الحدود المكانية:** محتوى هذه الدراسة يتعلق بمدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية على تحسين الإفصاح المحاسبي، من خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من مكاتب مدققي الحسابات وأكاديميين وعبر مواقع التواصل الاجتماعي، في بعض الولايات من الوطن، منها بسكرة والتي تعتبر موطن الذي نستقر فيه وبعض الولايات منها ولاية باتنة وعبر الإنترنت من خلال بعض مجموعات المحاسبين والتواصل مع بعض المحاسبين والأساتذة بشكل خاص عن طريق الإنترنت.
- 2- **الحدود الزمانية:** يرتبط مضمون و نتائج الدراسة الميدانية بالزمن أو الفترة التي أجريت فيها الدراسة الاستبائية و التي بدأت في أبريل 2020 إلى غاية سبتمبر 2020.
- 3- **الحدود البشرية:** اعتمدت هذه الدراسة على آراء وإجابات أساتذة التخصص (المحاسبة، التدقيق، الاقتصاد) ومهنيين من مدققين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين .
- 4- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالمواضيع و المحاور المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل عام، ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية بشكل خاص وأثر استخدامها على الإفصاح عن القوائم المالية، وذلك بالاعتماد على مذكرات الماجستير والدكتوراه والماستر وغيرها، وكذلك بعض المجالات العلمية في المجال، وبعض الكتب أيضا وغيرها.

المبحث الثالث: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة، ومن أجل إثبات صحة أو نفي الفرضيات الخاصة بها، سيتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية و ذلك من خلال استخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences V.20 (SPSS)، ومنه سوف يتم تحديد نتائج الوصف الإحصائي لعينة الدراسة، والوصول إلى نتائج تتعلق باختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث

لقد قمنا بتفريغ و تحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي: (Statistical Package for the Social Sciences V.20 (SPSS)، حيث قمنا بفرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها استمارة الاستبيان العادي.

كما اعتمدنا في بناء قاعدة المعطيات على برنامج (EXCEL 2013)، بحيث تضمنت ورقة الحساب (37) سطرا وفقا لعدد الاستبيانات المملوءة والصالحة التي اعتمدت في الدراسة، وسبعة وستون (67) عمودا، بخانة لكل جواب رئيسي أو جواب فرعي، بهذا أصبحت قاعدة الاستبيان مكونة من $2479 = 37 * 67$ معطية. وقد تم تكميم (Quantification) المعطيات التي تضمنتها الخانات الناتجة عن تقاطع الأعمدة والأسطر بإتباع أسلوب الترميز العددي كما يلي:

يرمز للخيار الأول موافق بالعدد (1)، الخيار الثاني محايد بالعدد (2)، والخيار الثالث غير موافق بالعدد (3).

و قد تم التأكد من طبيعة التوزيع من خلال حساب معامل كولموجوروف سميرونوف (Z) :

الجدول رقم (2-11): قيمة معامل كولموجوروف والقيمة الاحتمالية (المحور الأول)

القيمة الإحتمالية (Sig)	معامل كولموجوروف سميرونوف (Z)	الفقرة	
0.000	2.679	ان القوائم المالية الحالية تعد قاصرة حيث لا تفصح عن مدى ايفاء الوحدات الاقتصادية بمسؤولياتها الاجتماعية	1
0.000	2.337	توافر الرغبة لدى ادارات الوحدات الاقتصادية بتبني الافصاح	2

		عن المسؤولية الاجتماعية	
0.000	3.156	على الوحدات الاقتصادية استخدام أسلوب دمج القوائم المالية الاقتصادية والاجتماعية	3
0.000	3.086	ينبغي ان تتضمن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية	4
0.000	2.933	على الاجهزة الرقابية والحكومية وضع ضوابط على الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	5
0.000	2.498	يجب أن تفرض الهيئات المشرفة على الأسواق المالية قيودا على الوحدات الاقتصادية التي لا تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	6
0.000	2.872	يجب ان يكون هنالك معايير محاسبية مستقلة تتبنى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لبيان مدى المساهمة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية	7
0.000	2.794	تفعيل الرقابة الاجتماعية كأحد وسائل الضغط لتبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	8
0.004	3.022	على الوحدات الاقتصادية ان تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ويمكن معرفة ذلك من خلال تضمين القوائم المالية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية	9
0.004	3.249	على الوحدات الاقتصادية تطوير كادرها المحاسبي حتى تستطيع تبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية	10

الجدول رقم (2-12): قيمة معامل كولموجروف والقيمة الاحتمالية (المحور الثاني)

0.000	2.326	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال الموارد البشرية العاملة	1
0.004	1.755	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال التفاعل مع المجتمع	2
0.004	1.755	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية البيئة والمحافظة عليها	3
0.000	2.133	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية المستهلك للمنتج النهائي	4

الجدول رقم (2-13): قيمة معامل كولموجروف والقيمة الاحتمالية (المحور الثالث)

0.000	2.044	تقوم المؤسسة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية	1
0.000	2.318	تعمل المؤسسة على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية	2
0.000	2.602	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين.	3
0.000	2.502	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة	4
0.002	1.847	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة و الحد من التلوث	5
0.000	2.407	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة للعملائه	6
0.000	2.127	تهتم المؤسسة بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية	7

الجدول رقم (2-14): قيمة معامل كولموجوروف والقيمة الاحتمالية (المحور الرابع)

0.000	3.018	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمؤسسة بعض المزايا والفوائد	1
0.000	2.769	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصادقية والموضوعية للقوائم المالية	2
0.000	2.853	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية	3
0.000	2.853	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمؤسسة	4
0.000	2.224	تؤدي المؤسسة مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية	5
0.000	2.224	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين	6
0.001	1.947	تفصح المؤسسة عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمها المالية	7
0.000	2.502	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المؤسسة	8
0.014	1.577	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة المؤسسة	9
0.000	2.498	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يؤثر على سمعة المؤسسة	10

من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (*مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

ومن خلال حسابنا لمعامل كولموجوروف سميرونوف (Z) وجدنا أن القيمة الإحتمالية لكافة عبارات وفقرات الاستبيان أقل من مستوى الدلالة المعنوية وهي $(\alpha = 0.05)$ ، وهذا ما يؤكد لنا أن التوزيع غير طبيعي أو غير معلمي، لذلك سوف يتم الإعتماد على الاختبارات الاحصائية التي تتناسب مع هذا التوزيع.

لذلك فقد استخدمنا الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والمتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي، استخدموا بشكل أساسي في وصف عينة الدراسة.

- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient) لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان.
- معامل ارتباط بيرسون (*Pearson Linear Correlation Coefficient*) لقياس درجة الارتباط، كما يستخدم هذا الإختبار لدراسة العلاقة بين المتغيرات في حالة البيانات المعلمية.
- طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي كمعيار للحكم على استجابة أفراد العينة لكل فقرة من فقرات المحور الثاني، حيث تم حساب المدى (3-1 = 2)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (3 / 2 = 0.66)، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، و من خلال الجدول رقم (2-15) يمكن توضيح طول الخلايا كالآتي:

الجدول رقم(2-15): طول خلايا مقياس ليكرت لاستبيان الدراسة

درجة الموافقة	طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي
موافق	متوسط من 1 - 1.66
محايد	متوسط من 1.67-2.33
غير موافق	متوسط من 2.34-3

من إعداد الطالب اعتمادا على برنامج SPSS

- اختبار T لعينة واحدة (*One-Sample T-Test*) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي (2) أم لا.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

لقد تم إيجاد النسب المئوية و التكرارات و المتوسط الحسابي و المتوسط الحسابي النسبي، من أجل معرفة تكرار فئات متغير ما وهذا من أجل وصف عينة الدراسة وكل فقرة من فقرات استبيان الدراسة، كما تم استخدام اختبار T لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الإستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد أم لا.

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (One-Sample T-Test)، بحيث تعتبر هذه الاختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات تتبع التوزيع الطبيعي، و بذلك فقد تم اختبار الفرضيات كالتالي:

1-التحقق من صحة فرضيات الدراسة:

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لتحليل فقرات الإستبيان، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، والتي تساوي 1.99 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 50%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.99) - (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 50%).

1) اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه توجد رغبة لدى مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية عند مستوى دلالة علاقة ذات دلالة إحصائية $\alpha = 0.05$.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-10) للمحور الأول "مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالتالي:

$$H_0: \longrightarrow P=1/2 (50\%)$$

$$H_1: \longrightarrow P \neq 1/2 (50 \%)$$

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

- الفرضية البديلة (H_1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الجدول رقم (2-16): مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
0.000	-5.551	34.46	0.68115	1.3784	1 ان القوائم المالية الحالية تعد قاصرة حيث لا تفصح عن مدى ايفاء الوحدات الاقتصادية بمسئولياتها الاجتماعية
0.005	-2.964	39.87	0.83198	1.5946	2 توافر الرغبة لدى ادارات الوحدات الاقتصادية بتبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية
0.000	-10.177	29.06	0.50075	1.1622	3 على الوحدات الاقتصادية استخدام اسلوب دمج القوائم المالية الاقتصادية والاجتماعية
0.000	-9.513	29.73	0.51843	1.1892	4 ينبغي ان تتضمن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معلومات عن مسئولياتها الاجتماعية
0.000	-8.400	31.08	0.54800	1.2432	5 على الاجهزة الرقابية والحكومية وضع ضوابط على الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
0.000	-5.012	35.81	0.68882	1.4324	6 يجب أن تفرض الهيئات المشرفة على الأسواق المالية قيودا على الوحدات الاقتصادية التي لا تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

0.000	-5.514	33.79	0.71555	1,3514	يجب ان يكون هنالك معايير محاسبية مستقلة تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية لبيان مدى المساهمة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية	7
0.000	-8.734	31.76	0.50819	1,2703	تفعيل الرقابة الاجتماعية كأحد وسائل الضغط لتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	8
0.000	-10.681	29.73	0.46175	1,1892	على الوحدات الاقتصادية ان تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية ويمكن معرفة ذلك من خلال تضمين القوائم المالية معلومات عن مسؤولياتها الاجتماعية.	9
0.000	-15.377	27.03	0.36350	1,0811	على الوحدات الاقتصادية تطوير كادرها المحاسبي حتى تستطيع تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	10
0.000	-14.078	32.23	0.30712	1,2892	جميع فقرات المحور الأول	

من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

- يبين الجدول رقم (2-16) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول "مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية" تساوي 1,2892 والوزن النسبي يساوي 32.23 % وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -14.078، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهو أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.30712، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) وقبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف عن درجة الحياد (2)، وبما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يقع في مجال موافق فهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد عينة الدراسة على الفرضية القائلة بوجود رغبة لدى مستخدمي القوائم المالية في تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية.

- نتيجة اختبار الفرضية الأولى:

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المحور الأول، بينت أن أغلب أفراد العينة متفقون على وجود رغبة من قبل مستخدمي القوائم المالية بتبني الوحدات الاقتصادية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية، وتعطي هذه النتيجة مؤشرا إيجابيا عن اهتمام الوحدات الاقتصادية بمسؤوليتها الاجتماعية إلا أنها لا تزال تحتاج لمزيد من الاهتمام والتطوير للوصول إلى المستوى المطلوب.

(2) اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على عدم وجود اهتمام أو تركيز من قبل الوحدات الاقتصادية على جوانب المسؤولية الاجتماعية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-4) للمحور الثاني "التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كآتي:

$$H_0: \longrightarrow P=1/2 (50\%)$$

$$H_1: \longrightarrow P \neq 1/2 (50\%)$$

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني ان متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)؛

- الفرضية البديلة (H_1): وتعني ان متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$)؛

الجدول رقم (2-17): التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
0.002	-3.285	39.19	0.80071	1.5676	1 يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال الموارد البشرية العاملة.
0.071	-1.859	43.92	0.79601	1.7568	2 يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال التفاعل مع المجتمع المحلي.
0.071	-1.859	43.92	0.79601	1.7568	3 يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية البيئة والمحافظة عليها.
0.006	-2.898	40.54	0.79412	1.6216	4 يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية المستهلك للمنتج النهائي.
0.003	-3.137	41.89	0.62878	1.6645	جميع فقرات المحور الثاني

من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

- يبين الجدول رقم (2-17) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني "التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية" تساوي 1.6645 والوزن النسبي يساوي 41.89 % وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -3.137، ومستوى الدلالة تساوي 0.003 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.62878، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (H_1) وقبول الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على انه يوجد اختلاف عن درجة الحياد (2).

- وبما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يقع في مجال موافق فهذا يعني أن أفراد العينة متفقون على أنه يوجد تركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية.
- نتيجة اختبار الفرضية الثانية:

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المحور الثاني، بينت أن أفراد عينة الدراسة متفقون على وجود إهتمام وتركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية بنسب متفاوتة، وبالتالي نرفض صحة الفرضية التي تنص على أنه لا يوجد تركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية من قبل الوحدات الاقتصادية، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اهتمام على جوانب المسؤولية الاجتماعية، ويرجح أن هذا الاهتمام يعود إلى رغبة المؤسسة في كسب رضا أكبر عدد من المستهلكين، وكذلك توفير الظروف الملائمة للموظفين أي المورد البشري وتكوينهم وتطوير مهاراتهم من أجل الحصول على أفضل إنتاجية ممكنة، بالإضافة إلى الاهتمام بحماية البيئة والمحافظة عليها مما يؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة .

(3) اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على ان الوحدات الاقتصادية لا تعتمد على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية بكل مجالاتها، كتكاليف الموظفين وتكاليف المحافظة على البيئة والحد من التلوث وكذلك تكاليف تنمية الخدمات المقدمة للعملاء عند الإفصاح على قوائمها المالية.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-7) للمحور الثالث "قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالاتي:

$$H_0: \longrightarrow P=1/2 (50\%)$$

$$H_1: \longrightarrow P \neq 1/2 (50\%)$$

- الفرضية الصفرية (H0): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

- الفرضية البديلة (H1): وتعني أن متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية $(\alpha=0.05)$.

الجدول رقم (2-18): قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
0.021	-2.411	41.89	0.81833	1.6757	1 تقوم المؤسسة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية
0.001	-3.643	38.51	0.76720	1.5405	2 تعمل المؤسسة على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
0.000	-6.714	33.79	0.58766	1.3514	3 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين
0.000	-5.618	35.14	0.64375	1.4054	4 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة
0.026	-2.328	42.57	0.77692	1.7027	5 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة و الحد من التلوث.
0.000	-4.272	37.16	0.73112	1.4865	6 تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة لعملائه
0.001	-3.613	39.19	0.72803	1.5676	7 تهتم المؤسسة بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية.
0.000	-6.034	38.32	0.47098	1.5328	جميع فقرات المحور الثالث

من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

- يبين الجدول رقم (2-18) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث "قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية" تساوي 1.5328 والوزن النسبي يساوي 38.32% وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -6.034، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.47098، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (H1) وقبول الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على أنه يوجد اختلاف عن درجة الحياد (2).

وبما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يقع في مجال موافق فهذا يعني أن أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على أن الوحدات الاقتصادية تعتمد على قياس التكاليف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بكل مجالاتها.

نتيجة اختبار الفرضية الثالثة:

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المحور الثالث، بينت أن أفراد عينة الدراسة متفقون على اعتماد الوحدات الاقتصادية على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية بمختلف مجالاتها، وبالتالي نرفض صحة الفرضية التي تنص على أن المؤسسات لا تعتمد على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على اعتماد الوحدات الاقتصادية على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية .

يفسر اهتمام المؤسسات الاقتصادية بتكاليف المسؤولية الاجتماعية باعتبار هذه الأخيرة جزء من المصاريف العادية للشركة والتي يجب معالجتها، إلا أن هذا الاهتمام يبقى ناقصاً وغير كافي ويحتاج إلى تطوير وتحسين حتى يصبح قياس تلك التكاليف جزءاً أساسياً من مصاريف المؤسسة ويحظى بالاهتمام الكافي.

(4) اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على أن المؤسسات الاقتصادية تولي اهتماماً بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية، سواء كانت مدمجة أو منفصلة.

تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفقرات من (1-10) للمحور الرابع "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية"، وقد تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- test) لاختبار صحة هذه الفرضية كالآتي:

$$H_0: \longrightarrow P=1/2 (50\%)$$

$$H_1: \longrightarrow P \neq 1/2 (50\%)$$

- الفرضية الصفرية (H_0): وتعني ان متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).
- الفرضية البديلة (H_1): وتعني ان متوسط اجابات أفراد عينة الدراسة لا يختلف عن درجة الحياد (2)، عند مستوى معنوية ($\alpha=0.05$).

الجدول رقم (2-19): الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

مستوى الدلالة Sig	قيمة T	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة
0.000	-7.716	31,08	0,59654	1,2432	1 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمؤسسة بعض المزايا والفوائد
0.000	-5,840	33,79	0,67562	1,3514	2 يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية والموضوعية للقوائم المالية
0.000	-7,924	31,76	0,56019	1,2703	3 يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية
0.000	-7,924	31,76	0,56019	1,2703	4 الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمؤسسة
0.000	-4,276	37,84	0,69208	1,5135	5 تؤدي المؤسسة مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية
0.000	-4,276	37,84	0,69208	1,5135	6 تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين

0.032	-2,227	42,57	0,81189	1,7027	تفصح المؤسسة عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع في قوائمها المالية	7
0.000	-5,618	35,14	0,64375	1,4054	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المؤسسة	8
0.023	-2,372	43,24	0,69317	1,7297	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقي اهتمام إدارة المؤسسة	9
0.000	-5,012	35,81	0,68882	1,4324	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يؤثر على سمعة المؤسسة	10
0.000	-9,303	36,08	0,36404	1,4432	جميع فقرات المحور الرابع	

من إعداد الطالب استنادا الى مخرجات برنامج SPSS V.20 (مستوى الدلالة المستخدم هو $\alpha = 0.05$)

- يبين الجدول رقم (2-19) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية" تساوي 1.4432 والوزن النسبي يساوي 36.08% وهي أقل من الوزن النسبي المتوسط 50% وقيمة t المحسوبة تساوي -9.303، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، كما أن الانحراف المعياري للأسئلة مجتمعة 0.36404، وهذا يعني رفض الفرضية البديلة (H1) وقبول الفرضية الصفرية (H0) التي تنص على انه يوجد اختلاف عن درجة الحياد (2).

وبما أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يقع في مجال موافق فهذا يعني أن أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.

نتيجة اختبار الفرضية الرابعة:

حسب نتائج اختبار T لعينة واحدة فيما يخص فقرات المحور الرابع، بينت أن أفراد عينة الدراسة متفقون على الأهمية البالغة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية للمؤسسة، وبالتالي نقبل صحة الفرضية التي تنص على أن المؤسسات تولي اهتماما بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

ويرجع هذا الاهتمام لما يقدمه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية من مزايا وفوائد على سمعة المؤسسة، وترسيخ مكانتها في المجتمع على المدى الطويل. ومع ذلك يعد هذا الاهتمام قاصرا نظرا لعدم تطبيقه على أرض الواقع، إلا أننا نأمل مع هذا الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية أن يطبق الإفصاح عنها مستقبلا.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم عرض النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة التطبيقية والتي تهدف إلى معرفة مدى اهتمام المؤسسات بموضوع المسؤولية الاجتماعية ورغبتهم في تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكذلك الإفصاح عنها.

حيث خلصنا إلى أن الوحدات الاقتصادية لديها الرغبة في تبني المسؤولية الاجتماعية نظرا لأهميتها البالغة وأثرها الكبير على المؤسسات الاقتصادية، كما أنها تعتمد على قياس التكاليف الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بمجالاتها باعتبارها جزءا من المصاريف العادية للمؤسسة، إلا أن هناك نقصا في معرفة الآثار الإيجابية لتطبيق المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات لما يعود على المؤسسة بالمنافع على المدى الطويل.

ونظرا لما وصلت إليه الدول المتقدمة من تطبيق للمسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في قوائمها، فلا تزال الدول النامية في بداية الطريق لذلك، راجين تحققها عمليا في المستقبل القريب.

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه المذكرة دراسة أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على إفصاح القوائم المالية، وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية للمذكرة، تطرقنا إلى قسمين نظري وتطبيقي، تناولنا في الشق الأول أهم ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والإفصاح المحاسبي عنها وكذا تعرفنا على القوائم المالية، أما القسم الثاني وهو الجزء التطبيقي فكان بمثابة إسقاط عملي لما حوته الدراسة النظرية في محاولة لتجسيد المفاهيم والأفكار النظرية بما يسمح بمقارنة الدراستين النظرية والتطبيقية وإبراز أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذا الفصل، وبعد التحصل على نتائج الفرضيات المقدمة والتي تهدف إلى التعرف على مدى إطلاع المؤسسات على أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة عند الإفصاح عن القوائم المالية، كما تم التعرف على قابلية الوحدات الاقتصادية لتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها المالية سواء كانت منفصلة أو مدمجة.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ بينت الدراسة أن هناك رغبة بدرجة كبيرة لدى مستخدمي القوائم المالية في تبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية من قبل الوحدات الاقتصادية، وذلك لما تقدمه المسؤولية الاجتماعية من مزايا لمحيط المؤسسة الداخلي والخارجي، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ❖ تم التوصل إلى أن الوحدات الاقتصادية تولي اهتماما وتركيزا على مختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية، وهذا ينفي صحة الفرضية المقدمة والتي تنص على عكس ذلك.
- ❖ كما بينت الدراسة نفي الفرضية الثالثة التي تنص على أن الوحدات الاقتصادية لا تعتمد على قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية، وذلك لأنها تعتبر تلك المصاريف جزءا عاديا من مصاريفها.
- ❖ أكدت الدراسة صحة الفرضية الرابعة القائلة بأن المؤسسات الاقتصادية تهتم بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية، إلا أن هذا الاهتمام ليس في المستوى المطلوب لتطبيق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومع ذلك هناك أمل في تطبيقها مستقبلا نظرا لتزايد مناصريها والمهتمين بها.

كما يمكننا طرح بعض التوصيات التي من شأنها أن تسهم في تحسين ممارسة وتطبيق المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات، منها:

- ❖ نشر الوعي في وسط المجتمع بأهمية ومساهمة المسؤولية الاجتماعية في رفاهيته وتطوره، وتشجيع الجمعيات التي تعمل على حماية المستهلك أو حماية البيئة وغيره.
- ❖ بث وتعميق الوعي من خلال أجهزة الإعلام المختلفة لتوعية المواطنين والمنظمات كافة بالتعامل الإيجابي مع البيئة بالشكل الذي لا يؤثر على التوازن البيئي.
- ❖ إعلام مدراء الشركات الخاصة والحكومة بالأثر الإيجابي لمراعاة الآثار الاجتماعية للمشروع عند إعداد دراسة الجدوى، وأن يتم في المقابل بيان الأضرار الناجمة عن عدم مراعاة ذلك.
- ❖ العمل على توفير معايير لتقييم التكاليف والمنافع مع قابليتها للتطبيق العملي.
- ❖ ضرورة دعم المؤسسات التي تطبق مبادئ المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى سن إعفاءات ضريبية، وتقديم تسهيلات وإعانات للمؤسسات التي تحقق كفاءة في الأداء الاجتماعي تجاه العاملين والبيئة والمجتمع، بما يتناسب مع ماديات تطبيقها والتكاليف المترتبة عنها.

قائمة المراجع

Références

(s.d.).

محمد عجيلة ، و عبد الرحيم شنيني . (14-15 فيفري، 2012). فعالية محاسبة المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال (مفاهيم وأسس).
الملتقى الدولي الثالث بعنوان منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. بشار: جامعة بشار.

إبراهيم بدر شهاب الخالدي. (2010). معجم الإدارة. دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة 1.

السيد محمد. (2016). مسار مزاولة مهنة محافظ الحسابات. الاقتصاد الجديد، 02(15)، الصفحات 79-89.

مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي. (2006). غ، المومني & م، الشرايري
مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين. عنها

الياس بدوي. (2010). دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية. قسم العلوم
التجارية.

إلياس قصابي . (2012). تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة. التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية. عنابة: جامعة
باجي مختار.

أمنة العقون . (2019). أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء البيئي دراسة حالة مؤسسة البسكرة للإسمنت. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

تامر ياسر البكري. (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية. عمان : دار وائل للنشر والتوزيع - الطبعة 1 -.

حامد أحمد صالح أبو سمرة. (2009). معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق
فلسطين للأوراق المالية. غزة، المحاسبة والتمويل.

حسين القاضي، و توفيق حمدان مأمون . (2008). المحاسبة الدولية ومعاييرها. دار الثقافة للنشر والتوزيع.

حسين القاضي. (1999). أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية. دار الوراق للخدمات الحديثة.

حسين عبد الجليل آل غزوي. (2010). المشاكل المحاسبية المعاصرة . كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة : الأكاديمية العربية في
الدانمارك.

حسين عبد الجليل آل غزوي. (2010). المشاكل المحاسبية المعاصرة . كلية الادارة والاقتصاد قسم المحاسبة : الأكاديمية العربية في
الدانمارك.

حلومة حيموري . (بلا تاريخ). محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. جامعة معسكر.

خالد صبحي حبيب. (2011). مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. غزة، قسم المحاسبة والتمويل،
فلسطين.

خالد صبحي حبيب. (2011). مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. غزة، قسم المحاسبة والتمويل،
فلسطين.

خديجة منقر، صبرين منقر، و مروة مدلل. (2017/2016). مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية. الوادي، قسم العلوم المالية
والمحاسبية، الجزائر.

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين نوعية . ع. ع. بيشكتوت & م. ع. علي ، ا. ع. رزكار
The Scientific . الخدمات المصرفية دراسة ميدانية في عينة من المصارف التجارية في محافظة السليمانية وإدارة كرميان
Journal of Cihan university - Sulaimanyia, 111-130.

رولا كاسر لايقة. (2008). القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار، (دراسة حالة
تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري). سورية: جامعة تشرين.

زكرياء شرفي. (2015). محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية باستخدام طريقة التكاليف على أساس الأنشطة "ABC". أم البواقي، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

زوبنة بن فرج . (2014). *المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق* . سطيف : جامعة فرحات عباس .

عباس مهدي الشيرازي . (1990). *نظرية المحاسبة* . الكويت: مطبعة ذات السلاسل - الطبعة 1 - .

عبد الحليم سعدي . (2015). *محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي*. بسكرة، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

عبد الحليم سعدي . (2015). *محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي*. بسكرة، قسم العلوم التجارية، الجزائر.

دار الثقافة العربية: القاهرة *المراجعة أصولها العلمية والعملية* . (1982). ع، أبو طبل & م، عبد المنعم

عبيد يسرى بوسحابة. (2015). *أهمية الإفصاح المحاسبي في تفعيل دور المراجعة الخارجية*. الوادي، قسم علوم التسيير ، الجزائر.

فؤاد إليهم . (2015). *تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي*. أم البواقي: جامعة أم البواقي - <http://bib.univ-oeb.dz:8080/jspui/bitstream/123456789/1720/1/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D9%81%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8.%D8%A7%D>

فياض علان المساعيد. (2013). *نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الصناعية الأردنية* مذكرة ماجستير. جرش، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الأردن.

محمد سالم اللولو. (2009 م - 1430 هـ). *مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة*. غزة: الجامعة الإسلامية.

محمد المعتز المجتبى، و رانية محمد. (2016). *أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: أماراتك مجلة عالمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الصفحات 101-124*.

محمد علاء الدين جناي ، و محمد براق . (01 جوان، 2019). *الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية و تأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية*. مجلة *الاقتصاد الجديد*. الجزائر، البلدة: 41-63.

محمد فلاق. (2014). *مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال* "دراسة ميدانية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000" . الشلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

محمد سامي رباح العجله. (1433 هـ - 2012 م). *المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالصراع النفسي وتوكيد الذات لدى أرامل شهداء حرب الفرقان في محافظات غزة*. غزة: الجامعة الإسلامية.

محمد طرشي، و إيمان يخلف. (05، 2017). *الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي*. مجلة *الريادة لاقتصاديات الأعمال*، الصفحات 99-115.

محمد عامر راهي. (2017). *الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء الشركات*. القادسية، قسم المحاسبة، العراق.

منار محمد عباس. (2014). *المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية*. مصر الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

مؤيد عبدالحسين الفضل، عبد الناصر ابراهيم نور، و علي الدوغجي. (2002). *المشاكل المحاسبية المعاصرة*. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .

ناصر جرادات، و عزام ابو الحمام . (2013). *المسؤولية الاخلاقية و الاجتماعية للمنظمات*. الأردن: إثراء للنشر و التوزيع.

نعيمة قاسمي . (2015). تكبيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS. الوادي: جامعة الشهيد
حمة لخضر . <https://www.univ-eloued.dz/images/memoir/file/M.E-113-1.pdf>

هشام مصطفى عبد الواحد. (2018). المصارف الاسلامية. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

يحي عبد اللاوي. (2015). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. الوادي، قسم علوم
التسيير، الجزائر.

يحي عبد اللاوي. (2015). أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. الوادي، قسم علوم
التسيير، الجزائر.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

ماستر 2 محاسبة



إستمارة استبيان

"أثر إستخدام محاسبة المسؤولية الإجتماعية على إفصاح القوائم المالية"

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

باعتباركم أحد المهنيين أو الأكاديميين في المحاسبة فأنتم خير من يمكنه مساعدتنا في الإجابة على هذا الاستبيان بالموضوعية والأمانة العلمية المعهودة فيكم، والأمل كبير في أنكم ستجيبون باهتمام ودقة على أسئلة الإستبيان لكي تكون النتائج مثمرة وتسهم في إبراز واقع العلاقة الحالية بين المنظمة والمجتمع، علماً بأن إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً.

شاكرين تعاونكم سلفاً

القسم الاول: البيانات الشخصية

1. المؤهل العلمي:

- ليسانس
- ماستر
- ماجستير
- دكتوراه
- آخر

2. التخصص الأكاديمي:

- محاسبة ومالية
- تدقيق
- اقتصاد
- آخر

3. الوظيفة المهنية:

- أستاذ جامعي
- مهني في المحاسبة

4. الخبرة المهنية:

- أقل من 10 سنوات
- من 11 إلى 20 سنة
- أكثر من 21 سنة

القسم الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: مدى رغبة مستخدمي القوائم المالية بتبني الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من قبل

الوحدات الاقتصادية

موافق	محايد	غير موافق	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ان القوائم المالية الحالية تعد قاصرة حيث لا تفصح عن مدى ايفاء الوحدات الاقتصادية بمسئولياتها الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	توافر الرغبة لدى ادارات الوحدات الاقتصادية بتبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	على الوحدات الاقتصادية استخدام اسلوب دمج القوائم المالية الاقتصادية والاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	ينبغي ان تتضمن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية معلومات عن مسئولياتها الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	على الاجهزة الرقابية والحكومية وضع ضوابط على الوحدات الاقتصادية فيما يتعلق بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يجب أن تفرض الهيئات المشرفة على الأسواق المالية قيودا على الوحدات الاقتصادية التي لا تتبنى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يجب ان يكون هنالك معايير محاسبية مستقلة لتبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية لبيان مدى المساهمة الاجتماعية للوحدة الاقتصادية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تفعيل الرقابة الاجتماعية كأحد وسائل الضغط لتبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	على الوحدات الاقتصادية ان تتحمل مسئولياتها الاجتماعية ويمكن معرفة ذلك من خلال تضمين القوائم المالية معلومات عن مسئولياتها الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	على الوحدات الاقتصادية تطوير كادرها المحاسبي حتى تستطيع تبني الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية

المحور الثاني: التركيز على جوانب المسؤولية الاجتماعية

موافق	محايد	غير موافق	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال الموارد البشرية العاملة
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال التفاعل مع المجتمع المحلي
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية البيئة والمحافظة عليها
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يركز مستخدمي القوائم المالية على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفي مجال حماية المستهلك للمنتج النهائي

المحور الثالث: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية

موافق	محايد	غير موافق	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تقوم المؤسسة بمسك سجلات خاصة لمعالجة بيانات المسؤولية الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تعمل المؤسسة على توثيق وتسجيل البيانات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالموظفين
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمساهمات العامة
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بالمحافظة على البيئة و الحد من التلوث
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تهتم المؤسسة بقياس التكاليف المتعلقة بمجال تنمية الخدمات المقدمة للعملائه
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تهتم المؤسسة بقياس المسؤولية الاجتماعية للوقوف على العائد والتكاليف لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية

المحور الرابع: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

غير موافق	محايد	موافق	
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يحقق للمؤسسة بعض المزايا والفوائد
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من المصداقية والموضوعية للقوائم المالية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	يعكس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المزيد من الثقة للقوائم المالية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يدعم الموقف التنافسي للمؤسسة
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تؤدي المؤسسة مبدأ الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	تفصح المؤسسة عن تكاليف المسؤولية تجاه المجتمع في قوائمها المالية
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع يعود بالمنفعة على المؤسسة
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يلقى اهتمام إدارة المؤسسة
<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	<input type="radio"/>	الإفصاح عن التكاليف المتعلقة بمسؤولية المؤسسة تجاه البيئة يؤثر على سمعة المؤسسة

بإمكانكم إضافة أي تعليقات ترونها مكملة لفقرات الاستبيان:

.....

.....

.....

.....